التصحيح بالحقيقةِ العِلمية المُكتشفة للحديثِ الذي حُكِمَ عليه بالضَعفِ أو الوضع - دراسة نظرية وتطبيقية-

د. سعيد محمد علي بواعنة*

تاريخ وصول البحث: ٢٠١٧/٧/٢٥م تاريخ قبول البحث: ٢٠١٧/١٠/١٧م

ملخص

استهدفَ هذا البحث دراسة فكرة التصحيح لمتن الحديث الذي حُكِمَ على إسناده بالضعف أو الوضع، وذلكَ ببيان معنى الحقيقة العلميّة المُعتبرة وشروطها، وإبراز اتجاهات الباحثينَ والدّارسين إزاء أصل هذه الفكرة، ومعرفة ما إذا كان هذا الأمرُ عند مؤيديه منوطا بضوابط علميّة أم لا؛ كما ويسعى البحث إلى استقراء النماذج التي تمّ تصحيحها بهذه الطريقة، والعمل على دراستها وتحليلها؛ بغية اختبارها وتقييمها إصابةً أو خطأ.

وأظهرَ البحثُ أنه ليس هناكَ ما يمنعُ من قبولِ فكرة تصحيح الحديث الضعيف دون الحديث بالحقيقة العلمية المكتشفة؛ لأنّ العلم اليقيني والوحي لا يتعارضان، غيرَ أنَّ هذا الأمر يلزمُ أن يتمَّ بمراعاة ضوابط دقيقة رصينة تكفُل سلامةَ نواتجه، وقد أظهرت الدّراسة التطبيقية للنماذج التي تمّ استقراؤها أنَّ صنيع المشتغلين بهذا الأمر لم يحكُمه أيُّ ضابط، بل كانَ شعارهم أنَّ الحقيقةَ العلميّة إذا شهدتْ لمعنى حديث حكمَ العلماءُ عليه بالضّعفِ أو الوضعِ؛ فذلك كافٍ للحُكْم عليه بالصحّة.

الكلمات المفتاحيّة: الحقيقة العلمية، التصحيح، الحديث الضعيف، الحديث الموضوع.

Abstract

This research was to study the idea of correction of the text of Hadith , which was judged as weak or invented by its chain by showing the meaning and the conditions of the considered scientific fact, and to highlight the attitudes of researchers and scholars according to the origin of this idea and to know whether this matter was scientifically controlled or not up to its supporters? The research also seeks to extrapolate the samples that have been corrected in this way to be studied and analyzed in order to be tested and evaluated in terms of their correctness or error.

The research showed that there is nothing stand against the acceptance of the idea of correcting the weak Hadith without mentioning the revealed scientific fact , because there is no contradiction between the science of certainty and the inspiration, but this must be done with careful and strict controls to ensure the safety of its results. The applied study of the samples that have been studied showed that the work of such cases was not controlled. But their motto was it is enough to accept the correctness if the scientific truth agreed with the meaning that scientists of Hadith judged its weakness or invention.

Keywords: scientific truth, correction, weak Hadith, invented Hadith

* أستاذ مشارك، قسم أصول الدين، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك.

المقدمة.

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصَّلاةُ والسّلام على رسُولهِ الأمين محمد بن عبد الله ﷺ وعلى آله وأصحابه، ومن تابعهم بإحسانٍ إلى يوم الدِّين، وبعد:

فلقد درجَ المحدّثونَ في تصحيح الحديثِ على مراعاة قواعد مُصطلح الحديث المتعلقة بالسندِ والمتن؛ فراعَوا في الإسنادِ اتصالهُ، وعدالَة رواتهِ، وضبطَهُم، وسلامتَهُ من الشذوذِ، والعلّة القادحة، وتحقّقوا من سلامة المتنِ ليسلم من آفة التعارضِ؛ وذلك بعرضهِ على صريح القرآن الكريم، وما صحّ عندهم من حديث شريفٍ، وعُنوا بضرورة سلامته من معارضةِ الحسِّ، والحقائق العلمية، والتاريخيّة، والجغرافيّة. وقد سلكوا في تصحيحِ الأحاديثِ التي انتابَ إسنادها ضعفٌ منهجية التفتيش لها عن متابعاتٍ ترقى بها عن رتبة الضّعفِ إلى رتبة الصحّة والاحتجاج؛ فإن لم يجدوا شيئا من ذلك فهي على الضعفِ أبدًا حتى يظهرَ لها على طريقتهم ما يجبُرُ ضعفها، وليسَ عندهم من سبيل، أو بديل للتصحيح سوى ذلك.

أهميّة الدّراسة.

هذا ونحن نعيشُ وتيرة التسارعِ العلميِّ الهائل في هذا العصر، ومع تنامي حركة الاكتشافاتِ العلميّة بالوقوف على حقائق علميّة كثيرةَ لها من الأحاديث الضعيفةِ، أو الموضوعة –التي لم تصحّح على طريقة المحدّثين– ما يدلُّ عليها، ويشهد لها بالصحّة؛ فقد جرى عددٌ من الباحثين المشتغلينَ، والمعنيين بتجلية قضايا الإعجاز العلمي في الكتاب والسنّة على الاحتجاج بتلكَ الأحاديث الضعيفة، أو تلكَ التي حُكم عليها بالوضع، وارتفعتْ الأصواتُ من أولئك منادية بضرورةِ تصحيحها، وإدخالها في دائرة الاحتجاج، وبنوا عليها إعجازًا علميّا؛ لأنَّ العلم يشهدُ لها، وعقدوا لها الفصول في كتبهم، وتحدثوا بها ونشروها في وسائل الإعلام قاطبة.

مشكلة الدّراسة.

وتكمُنُ المُشكلةُ البحثيّة لهذا الموضوع في سؤال رئيس هو: هل الحقيقة العلمية تُرقّي الحديث الضعيف أو الموضوع، وتنقلُهُ إلى مرتبة الصحّةِ، وتجعلهُ في دائرة الاحتجاج؟

ويندرج تحتَ هذا السؤال أسئلة فرعيّة تمثّل الإجابة عنها نافذةً للإجابة عنه، وهي:

- ما المرادَ بالحقيقة العلمية: لغة واصطلاحًا؟
- ما الراجح المعتمدُ عند أهل العلم في حكم أصلِ فكرةِ تصحيح متن الحديث الضعيفِ أو الموضوع بالحقيقة العلميّة؟
- وهل وضعَ المشتغلون بتوظيف الحقيقة العلمية في ترقية الحديث الضعيف أو الموضوع ضوابط علميّة رصينة تكفُلُ سلامة خوضِ غمارهِ على نحو يدلُّ على دقّة صنيعهم.

أهداف الدّراسة:

وعليه، فهذه الدراسة الموسومة بـ: "التصحيح بالحقيقة العِلمية الْمُكتشفةُ للحديثِ الذي حُكِمَ عليهِ بالضعف أو الوضع – دراسة نظريّة وتطبيقية–" تسعى إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تحديد معنى الحقيقة العلمية: لغة واصطلاحًا.

- بيان الرأي الراجح بالدليل لحكم أصلِ فكرةِ تصحيح متن الحديث الضعيفِ أو الموضوع بالحقيقة العلميّة.
- اختبار الأحاديث التي تمّت ترقيتها بالحقيقة العلميّة؛ لمعرفة ما إذا كانَ مرقّوها قد وضعوا ضوابط علميّة رصينة تكفُلُ سلامة خوضهم غِمار هذا الموضوع ودقّة صنيعهم فيه.

منهجيّة الدّراسة.

ولتحقيق هذه الأهداف من الدّراسة فقد سلك الباحث كلا من:

- المنهج الاستقرائي في تتبع مفرداتِ هذا الموضوع، وجمعِ شذراتهِ، وأقوال الدّارسين والباحثين فيه، فضلا عن تتبع الأحاديث التي جرى ترقيتها بالحقيقة العلميّة؛ وذلكَ بقدر الوسع والطاقة؛ فإن فاتَ شيءٌ فالعذرُ أنَّ العبرةَ بثبوتِ أصلِ الفكرة أو عدمها، وليس باستيعابِ الأحاديث.
- المنهجُ النقدي القائم على اختبارِ تلكَ الأحاديثِ، وذلكَ بعرضها على خمسةِ معايير أو ضوابط مخصوصة تصلُح أنْ تطبّق في هذا المقام، وسيأتي بسطها في موضعها المناسب من البحث.

الدّراسات السّابقة.

لم أقفْ –في حدود اطلاعي– بعد البحث المُطوَّل على دراسةٍ علميّة مستقلّة جلّتْ حيثياتِ هذا الموضوعَ؛ إذ لا تعدو الكتاباتُ فيه فقراتٍ متناثرة، أو مطالبَ قصيرة في بطونِ الدّراساتِ التي تناولتْ موضوع ترقية الحديث الضعيف بوجه عام، ومن ذاك ترقيتهُ بالمكتشفات العلميّة، ويدور الكلامُ في كلِّ ذلك حول الإجابة عن سؤال: هل يترقّى الحديث الضعيفُ بالمكتشفات العلمية أم لا ؟ فمن قائلٍ: نعم، ومن قائلٍ: لا. وسيرد بسطُ ذلك في البحث.

وممّا استوقفني وأرى أنْ أورده في هذا المقام لقاءٌ علمي بعنوان: "ترقية الحديث الضعيف" وهو عنوانُ الملتقى الثاني لجمعيّة الحديث الشريف وإحياء التراث في الأردن، والمنعقد في رحاب كلية الشريعة بالجامعة الأرنية بتاريخ: ٢٠١٤/٦/٢٥م؛ حيث اشتمل الملتقى على ثلاث جلسات، وقد تناولتْ الجلسةُ الثالثة منهن موضوع بحثنا هذا تحت عنوان: "ترقية الحديث الضعيف بالحقائق العلميّة" وقُدّم فيها ورقتان: الأولى قدّمها فضيلة الأستاذ الدكتور زغلول النّجار، من جامعة العلوم الإسلامية العالمية/ الأردن؛ حيث وقفَ منافحا عن الفكرة ومؤيّدا لها، وقد انصرفتْ دراستي لاختبار الأحاديث التي مثّل ببعضها على الفكرة، وأحال في بقيّتها على كتابه الموسوم بـ: "الإعجاز العلمي في السنَّة النبويَّة"، وأمَّا الورقة الثانية فقدّمها فضيلة الأستاذ الدكتور ياسر الشّمالي أستاذ الحديث الشريف بجامعة الكويت. حيث عارضَ الفكرةَ، وردّها، وقرّر أنها طريقة تنافي طريقة المحدّثين، وأنَّ من شأنها تصحيح ما لا تركنُ النفسُ إليه من أحاديث الضعفاءِ والمتروكين.

وتأتي دراستي –بكل تواضع وأدبٍ– في هذا البحث لتجلّي الصورة على الصوابِ لتفاصيل الموضوعِ –من جميع أطرافه وزواياه– بما من شأنه أنْ يجعلَ أهلَ العلمِ، وطلبتهُ على بصيرةٍ ورُشدٍ فيه بحول الله تعالى وقوّته.

خطة البحث.

وقد جاء هذا البحث في هذه مقدمة وثلاثة مطالب وخاتمة وعلى النحو الآتي:

المطلب الأول: مفهوم الحقيقة العلمية لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: بيان اتجاهات أهل العلم في حُكْمِ التصحيح بالحقيقةِ العِلمية المُكْتَشفة للحديث الذي حُكِم على سنده بالضعفِ أو الوضع، والرأي الراجح في ذلك.

المطلب الثالث: اختبارُ الأحاديث التي حُكِم على سندها بالضعفِ أو الوضع وصحَّحها بعض العلماء بالحقيقةِ العِلمية المُكْتَشفةِ.

الخاتمة، وتشتمل على أهم النتائج التي توصلتُ إليها في هذا البحث.

وأخيراً أرجو الله تعالى الخير والرّشاد، والتوفيقَ والسَّداد، والنَّفع العميم، وهو الهادي إلى سواء السبيل، وهو المستعان، وعليه التكلان.

المطلب الأول: مفهوم الحقيقة العلمية لغة واصطلاحا.

أولاً: الحقيقة العلمية لغة.

الحقيقة في اللغة مأخوذة من الأصل (حقَّ) وتدور رحى المعنى فيه على ستّةِ أمورٍ رئيسة:

الأوَّل: إحْكام الشيء.

الثاني: صِحَّة الشيء.

قال ابن فارس في مقاييسه: "الحاءُ، والقافُ أصلٌ واحد، وهو يَدُلُّ على إحْكَام الشيءِ، وصحَّتُهُ". وقال ابن منظور: "تحقَّقَ عندهُ الخَبَرُ أَيْ: صَحَّ"[١].

الثالث: الثبات للشيء وبقاؤه في الاستعمال على وضعه الأصلي، قال ابن منظور: "أُحِقَّ عليك القَضاء فحَقَّ أَي: أُثبتَ فَثَبَتَ ... والحقيقةُ في اللغة ما أُقِرّ في الاستعمال على أصل وضْعِه، والمَجازُ ما كان بضدِّ ذلك"[٢].

الرابع: الوجوب والإلزام.

الخامس: يقينُ شأن الشيء.

السادس: الصِّدقُ.

وهذه المعاني؛ أَعنِي الرَّابعَ، والخامسَ، والسَّادس قد استوعبَ إيرادها ابن منظور في لسان العرب فقال: "العرب تقول: حَقَقْتُ عليه القضاء أَيْ: أَوجبتهُ ... والحَقِيقةُ ما يصيرُ إليه حَقُّ الأَمر ووجُوبُه، وبلغ حقيقةَ الأمر أَي: يَقِينَ شأْنه ... والحَقُّ: اليَقين بعد الشكّ ... وحقَّقَ قَوْلَهُ، وظنَّه تحقيقاً أَي: صدَّقَ ... وجمعُها الحقائق"[٣].

أمَّا لفظة العِلميةِ، فَمَأخُوذَةٌ مِن العِلمِ وهو لغة كما قاله غير واحد من اللغويين: نقيضُ الجهل[٤] ونقل ابن سِيْده في المُخصّصِ قال: "قال: أبو علي (يعني: الحسن بن أحمد الفارسي ت ٣٧٧هـ): "سُمِّيَ العِلْمِ عِلْماً؛ لأنه من العَلاَمة، وهي الدِّلالة والأمَارة، ومنه مَعَالِمُ الأرض والثَّوب"[٥]. ويعرفه صاحبُ الحدود الأنيقة بقوله: "هُو إدْراكُ الشيء على ما هو بهِ"[٦].

ثانياً: الحقيقة العلمية اصطلاحاً.

وإذا قصدنا المعنى الاصطلاحي لمصطلح الحقيقة العلمية؛ فإننا نجد أنّ المعاني اللغوية لكلٍّ من لفظتي الحقيقة، والعلم –حاضرةٌ في الدِّلالة الاصطلاحية له، على نحو يجعلنا نعرِّفُ الحقيقة العلمية بأنها: كُلُّ شيءٍ تحقق إدراكُه بالمشاهدةِ لدى من توصّل إليه في قضيّة ما على وجهِ الإحكامِ، باطِّرادٍ ثابت مدى الزمن برغم اختلاف الوسائل والأدوات.

وبِتَصوُّري فإنَّ هذا التعريفَ الذي صُغتُهُ –وَلَمْ يَسبقني إليه أحدٌ في حدود اطلاعي– يُبْرِزُ أنَّ الحقيقة العلمية المُعتبرة لها ثلاثة أركان:

الركن الأوّل: الإحكامُ في إدراك حيثيات شيء ما؛ فالشيءُ الذي يُعدُّ حقيقة علمية ينبغي أن يقع إدراكه، ومعرفةُ كُنهه على وجه الإحكام بما لا يَدعُ مجالا للاستدراكِ فيه، ويَدخُل فِي الإدراكِ المُحكَم لشيء ما؛ الصحَّة، والصدقُ، واليقين.
الركنُ الثاني: مشاهدةُ مَن توصّل لحقيقة ما النتائج بصورة مباشرة، وهذا الركن يشكّل قيدا رصينا يُخرِجُ من التعريفِ الإدراكَ القائمَ على الاستنتاج فقط، والذي هو خاضع للتغيُّر في أيِّ وقت؛ لكونه يمثل تفسيرًا راجحا لا قطعيا لنتيجة تجربة ما.
أما الركن الثالث: للحقيقة العلمية المعتبرة، فهو: الاطِّرادُ، والثّباتُ للنتائج التي تمَّ إدْراكُها في شيءٍ ما، وعَدَمُ تذبذبِها مدى الزَّمن برغم اختلاف الوسائل والأدوات.

المطلب الثاني: اتجاهات أهل العلم في حكم التصحيح بالحقيقةِ العلمية المكتشفة للحديث الذي حكم على سنده بالضعف أو الوضع، والرأي الراجح في ذلك.

إنَّ مسألةَ التَّصحيحِ للحديثِ عندَ نُقّاد المُحدثين تقوم في أصولها على صحّة السند، وصحَّة المتن. وفي ذلك يقول ابن أبي حاتم الرازي: "يقاس صحة الحديث بعدالة ناقليهِ، وأن يكونَ كلامًا- يصلُح أن يكون من كلام النبوة، ويُعلم سُقْمُه، وإنكاره بتفرُّدِ مَنْ لمْ تَصِحَّ عدالتهُ بروايتِه"(٧).

ووفقاً لما تقدّم؛ فقد سار العلماءُ من المحدّثين على هذا النسق في تصحيح الروايةِ ابتداءً، فإن وقفوا على روايةٍ ضعيفةٍ في إسْنَادها؛ فإنها لا تَرتقي عندهم إلَّا إذا توافَّر لها متابعةٌ تامة أو قاصرة بمواصفاتٍ مناسبة -ليس هذا مقام بيانها- أو شاهد مُعْتبرٌ؛ وذلك بما يسهم في تقوية الرواية والارتقاء بها إلى مستوى الصحّة، أمَّا الرواية الموضوعة أو التي يشتم منها رائحة الوضع على النبي ﷺ؛ فمضروبٌ عليها ولا كَرامة، ولا مجال لتصحيحها بحال- ولمَّا لم يكنْ لدى المحدِّثينَ من سبيل سوى ذلكَ يصلحُ لترقية الروايةِ الضعيفةِ؛ فقد أبقوها على ضعفها أبدا حتى يقع شيء يعضُدها، غيرَ أنَّه مع مرور الزمن، وتقدُّم الإنسانِ في حقول العِلمِ، والمعرفة؛ فقد أمكنهُ أنْ يكتشفَ حقائقَ علميةً في مجالاتٍ عديدة، في الكونِ، والحياةِ، والنّفس وهذه الحقائق المكتشفة ظهر فيما بعدْ أنّ كلا من القرآن الكريمِ، والسنة النبوية الصحيحة -أحدهُما أو كلاهُما- قد سجَّلا قَصَبَ السّبْقِ في الإشارةِ إلى ما تمَّ اكتشافهُ في عصر العلم؛ فسمِّي ذلك "بالإعجاز العلمي في القرآن الكريم، والإعجاز العلمي في السنة النبوية الصحيحة"، غير أنَّ القضيّة لم تقف عندَ هذا الحدِّ؛ فقد تبين أنَّ هناك مكتشفاتٍ علمية وُجِد أنَّها توافق في نتائجها متون أحاديث ضعيفةٍ في إسنادها، وأنها لم تترقَّ إلى الصحّة على طريقة المحدِّثين، أعني بالمتابعات والشواهد، الأمر الذي أثار سُؤالا مُلحًّا بِرسمِ الإجابةِ- في ساحةِ البحثِ، والدّرسِ صورته: أَلا يُمْكِنُ ترقية وتقوية هذه المُتون ضعيفةِ السَّند بالاعتماد على ما تمّ اكتشافه من حقائق علمية توافقُ ما فيها، لتغدو صحيحةً؟

إنَّ المُتتبعَ لحال الباحثينَ والدّارسينَ الذين انبروا ليدلي كُلٌّ منهم بدلوه في هذه المسألة يَظْهر لهُ أنهم قد سلكُوا في ذلك أربعُة اتجاهاتٍ على النحو الآتي:

<u>الاتجاه الأول</u>: وأَصْحَابُه تَوسَّعَوا في الإجابة؛ فَقَرَّرُوا أنَّ هذهِ الحقائقَ، والمُكتشفاتِ العلمية تصلُح لتقوِية الحديثِ الضعيفِ، لا بل وتقوي، وتصحِّح أيضًا الحديث الموضوع، كما وقرّر أصحابُ هذا الاتجاه أنَّ الحقيقة العلمية من شأنها أن توصِل إلى الحُكم على الحديث الصحيح بالضّعف إذا خالفها، ولم يقبل التأويل. يقول مبارك محمد عبد الله في كتابه "الناقد الحديث في علوم الحديث": "وعلى العلماءِ في هذا العصر، وعلى من جاء بَعدهم أن يستفيدوا من نتائجِ العلوم الرياضيّة، والطبيعية، والبحث الحديث، والاستكشاف في المادة، والنباتِ، والحيوانِ، ومناهجِ البحث العلمي في التاريخ، وسائر العلوم النقلية والأدبية،

ويستعرضوا أحاديث بَدء الخلق، وأصل الكون، وشكلِه، والفلكِ، والطبِّ النبوي، وسائر ما يتعلَّقُ من الأحاديثِ بما تناوله البحث العلمي التجريبي، فما وافق اليقيني من نتائج الفك، ومقرَّراتِ العلم، أخذوا به، وإن سَبَقَ الحُكمُ عليهِ بالوضعِ أو الضَّعفِ، وما خالفه ولم يقبل التأويل حكموا بضعفه، أو وضعهِ، وإنْ سَبقَ الحكمُ عليه بالصحَّةِ، أو الحُسْنِ"[٨]. ومن أشهرَ من سلكَ هذا الاتجاه بقوّة الدكتور زغلول النجّار؛ حيث وقفَ منافحًا عن الفكرة ومؤيّدا لها في ورقته البحثيّة التي قدّمها في الملتقى الثاني لجمعيّة الحديث الشريف وإحياء التراث في الأردن، بتاريخ: ٢٠١٤/٦/٢٥م، وقد جرى على ذلك عمليّا في كتابه الموسوم بـ: "الإعجاز العلمي في السنَّة النبويَّة"؛ حيثُ رقّى أحاديث ضعيفة، وموضوعة، وبنى عليها إعجازا علميا، وقرر أنها صدرتْ من مِشكاةِ النبوّة.

الاتجاه الثاني: وقد ذهبَ أصحابهُ إلى رفْضِ فكرة ترقية الحديث الضعيف بالحقيقة العلميةِ؛ لاحتماليَّة أنْ تتغير النتيجة التي تَدلُّ عليها من عَصرٍ إلى عصر. يقول الدكتور المرتضى الزين أحمد: "إنَّ الاعتمَادَ عَلى نتائجِ العُلومِ الرياضيّة، والطبيعيّة، وغيرها للحُكمِ على الأحاديث لا يَصلُحُ لذلكَ؛ لأنَّ ما يوصَفُ بأنَّه حقيقةٌ يقينية في نتائج تلكَ الدِّراسات في عصرٍ من العصورِ يوصَفُ بغيرِ ذلكَ في عصر آخر، ومِنْ ذلكَ ما ذُكِرَ عن الشَّمسِ؛ فإنَّها وصفتْ في عصرٍ من العُصورِ بأنَّها ثابتةٌ ساكنة، وكانَ ذلكَ من اليقينيَّاتِ في ذلكَ العصرِ، وبعد فترةٍ من الزَّمنِ اكتشفَ العُلماءُ أنَّ الشمسَ جاريةٌ، وبسرعةٍ شديدةٍ"[٩].

الاتجاه الثالث: ويرى أصحابهُ أنَّ موافقة الحقيقة العلمية للحديث الضّعيفِ، لا تصحّح نسبتهُ لمَقامِ النبوة؛ لأنَّ صحّة معناه ترجعُ لأمرٍ آخر، غير أنَّ أصحابَ هذا الاتجاه أبهموا هذا الأمر الآخر، ولم يكشفوا النّقابَ عن مضمونه، يقول الدكتور محمد عمر بازمُول: إنَّ "موافقةَ الحديث الضعيفِ للحقيقة العلمية... لا تُصحّحُ نسبتهُ إلى الرسولِ ﷺ؛ إذ لا تلازمَ بين صحَّة المعنى وصحَّةِ النِّسبة؛ إذ يُحتمَلُ أنَّ صحَّة معناهُ ترجِعُ إلى أمرٍ آخر ليسَ منها أنَّ الرسول ﷺ قَالهُ". وقال أيضًا: "واليوم يكثُرُ الحديث عن الإعجاز العلمي، وقد هجمَ بعضُهم يقوّي أحاديث حكمَ أهل العلمِ بِضعفها، وأحيانًا بوضعها، فيأتي (بعضُ) هؤلاءِ لمَّا يَراها توافِقُ الحقيقةَ العلميَّة، ويُمَهِّدُ لإثباتِ الحديثِ بهذه الموافقةِ! وهذه طريقةٌ لا تثبُتُ بها الأحاديث"[١٠].

الاتجاه الرابع: ويَرى أصحابُ هذا الاتجاه أنَّ الحَقيقةَ العلميةَ مِنْ شأنِها أنْ تقوِّي الحديث الضعيف دون الحديث الموضوع، وفي ذلك يقول الدكتور أحمد أبو الوفاءِ عبد الآخر –في كُتيّبٍ له منشور– موجّها الكلام فيه للمشتغلين بالحُكم على الأحاديث إنهم: "مطالبون بإبداء الرأي بما يساعد على توسيع مصادر البحث في الإعجاز العلمي بالسنة النبوية، وبما يُشجع العلماءَ على الإقبال على الأحاديث الضعيفة؛ لاستخراج ما فيها من الحقائق والتوصل إلى الاكتشافات. والعملُ "بالأحاديث الضعيفة" في دراسة الإعجاز العلمي في السنة النبوية يأتي قياساً على العمل بها في فضائل الأعمال الذي يوافق عليه علماء الحديث على مرِّ العصور. أما الأحاديث الموضوعة التي اختلقها الكذابون ونسبوها إلى رسول الله –صلوات الله وسلامه عليه–، فهي مرفوضة رفضا باتّا، ولا يصلُحُ العمل بها على الإطلاق. ولا يخفى أن استخراج الحقائق، والمعارف العلمية من الأحاديث الضعيفة قد يُصبح من عناصر تعزيزها، فيُعاد النظر فيها؛ لإخراجها من حالة الضعف". ويقول الدكتور يَاس حُميد السامرائي: "ولو أنَّ حديثا ضعيفًا وردَ في بيانِ خاصيَّةٍ من خواصِّ الأدوية الطبيَّةِ، وَجَاءتِ الحقائقُ العلمية المختبريَّةُ تؤيّدهُ، فإنَّنا لا نَرتَابُ في قَبُولِهِ، ولو رجَّعنا النَّظرَ مرَّةً أو مرَّتين في أسبابِ جَرحِ راويهِ، فقد نجدُ أنَّ جَرحهُ ممَّا يَنْجَبِرُ، وأنَّ ضعفَهُ مُحتَمَلٌ أي: يتقوَّى" وقال في موضع آخر: "فيلزمنا الموازنة بينَ القَبُولِ والرَّفضِ لدعوى تقوية الحديثِ الضَّعيفِ إذا جاءتِ المكتشفاتُ العلمية الحديثة توافقهُ وتؤيده، وعلينا أن لا نقبلها مطلقًا، ولا نرفضها أبدًا، والله الموفق"[١١].

قلتُ: إنَّنا إذا نظرنا في هذه الاتجاهات الأربعة رأينا أنَّ الاتجاهَ الأوَّل: فيه غُلو، وإفراطٌ، ومجَازَفَةٌ؛ ذلك أنَّه يَدعو إلى تَقويةِ الحديث الموضوعِ بالمُكتشفاتِ العلميّة؛ إذ إن الحديث الموضوع مُختلقٌ مكذوبٌ غالباً؛ فضلاً عن كونِ هذا الاتجاه لا يراعي رسمَ ضوابطَ علمية دقيقة لتقوية الحديث الضعيف بالمكتشف العلمي. وأمَّا الاتجاه الثاني: الذي لا يرى الحقيقة العلمية مرقية للحديث الضعيف؛ لاحتمال تغيّرها؛ فأصحابُ هذا الاتجاه حزْهم ليس على المفصل؛ إذ الحديثُ عن الحقائق العلمية الثابتة اليقينية التي تحصّلت بالمشاهدة، لا تلك التي غلبَ على الظن رُجحانُها بالاستنباط والتخمين، وأمَّا الاتجاهُ الثالث: القائل بأنّ الحقيقة العلمية تقوّي معنى الحديث الضعيف، ولا تُصحِّح نسبته إلى النبي ﷺ؛ لأنه لا تلازمَ بين صحّة المعنى، وصحّة النسبة؛ فالحقُّ إنَّ قولهم هذا لا يتّجه؛ لأنّ ما يراه أصحاب هذا الاتجاه إنَّما يَصدق إذا كان معنى الحديثِ الضعيف موجودًا في القرآن الكريم، أو ورد عند أهلِ الكتابِ في كتبهم، أو كانَ موجودًا في أحد حقول العلم، والمعرفة (الطب، أو الفلك، أو الهندسة ...) عند الأُمم السَّالفة، على ما سيأتي بيانه، أمَّا إذا كانَ الحديثُ الضعيفُ بمنأىً عن أيٍّ من ذلكَ فما الذي يمنعُ تصحيح نسبته إلى مقام النبوة إذا وافق حقيقةً عِلميةً مشهودةً مقطوعا بصحّتها، لا نظريَّةً قابلة للنقضِ في يومٍ ما.

وأمَّا أصحاب الاتجاه الرابع: فدَعْواهم إلى الموازنة بين القبول والرفض لدَعوى تقويةِ الحديث الضعيفِ بالمكتشفاتِ العلمية التي توافقهُ دون الحديث الموضوع فمتّجهة من هذا الجانب؛ غير أنَّها لا تتجه من جانبِ أنّ أصحاب هذا الاتجاه عُنُوا بالتحقُّقِ من صحَّة المُكتشف العلمي وثبوتهِ، مع إغفالهمِ الضوابط التي يلزم توافُرها في الحقيقة العلمية كي تؤثر في الحديث الضعيفِ وتقوّيه. لا بل إنَّ ما دعا إليه الدكتور أحمد أبو الوفاءِ عبد الآخر من الإفادة من الأحاديث الضعيفة التي وافق معناها الحقيقة العلمية قياسا على العمل بها في فضائل الأعمال هو أمر في الحقيقة، غير متّجهٍ ألبتّة، وهو قياسٌ مع الفارق؛ إذ الأخذ بها في فضائل الأعمال يأتي عند أهل العلم من قبيل الاستئناسِ بفضيلة ما اشتملتْ عليهِ من المعنى فقط، لا مِن قبيلِ ثبُوتِ نسبتها. أمَّا توظيفها في مقام الإعجاز العلمي؛ فهي دعوى عريضة للاحتجاج بها؛ لموافقتها المكتشف العلمي، دونما تحقّق أو تبصّر.

ومما تجدرُ الإشارة إليه، أنَّ هناك نواةً ظهرتْ لتَشكّلَ اتجاها خامسًا في المسألة وهو ردّ أصل الفكرةِ جملة وتفصيلاً، وهذا الاتجاه مقاربٌ لما قرره أصحاب الاتجاهِ الثالث من عدم التلازم بين صحّة المعنى وصحّة النّسبة؛ فقد ذهب الأستاذ الدكتور ياسر الشمالي في ورقته التي قدّمها في الملتقى الثاني لجمعيّةِ الحديث الشريف وإحياء التراث في الأردن- إلى معارضة الفكرةَ، وردّها، وقرّر أنها طريقة تنافي طريقة المحدّثين، وأنَّ من شأنها تصحيح ما لا تركنُ النفسُ إليه من أحاديث الضعفاءِ والمتروكين، وقال في أثناء عرضه الورقة بحسب ما هو مسجّل في فيديو الجلسة الثالثة من الملتقى والمرفوع على اليوتيوب: "في الأحاديث الصحيحة ما يغني عن الضّعيفة؛ لبيان الإعجاز العلمي في السنّة النبويّة، ومن واجبنا إعلاءُ شأنِ ما صحَّ من الرّواياتِ، وإخمادُ ذكر ما لم يصح".

هذا ويظهرُ لي -ممَّا تقدَّم في هذا المطلب والمطلب السابق- أنَّهُ لا يوجدُ ما يمنعُ من قبولِ أصلِ فكرة تصحيح نسبة حديثٍ ضعيفٍ إلى مقام النبوة إذا وافق حقيقةً عِلميةً ما، لكنْ يلزم حينئذٍ مراعاةُ الضوابط الآتية بما يكفُل صِحّةَ، وسَلامةَ، وقوَّة التأثير في التصحيحِ، والترقية:

الأول: أنْ تكون الحقيقة العلمية مشهودةً لا نظريَّة قابلة للنقضِ أو مُستنتجة على سبيل الظن والتخمين؛ لضمانِ عدم نقضها مستقبلا مع تقدّم العلم بوسائلهِ، وأدواته.

الثاني: ثبوتُ استحالة المعرفة البشرية بتلك الحقيقة العِلمية؛ لانعدام الوسائل والأدواتِ التي تعينُ في الكشفِ عنها على الظنِّ

الرَّاجحِ، وذلك من زمن آدم ﷺ إلى زمن كتابة الحديث الذي اشتمل على مضمون تلك الحقيقة.

الثالث: أنْ لا يكونَ معنى المتنِ الذي صدَّقتْهُ الحقيقة العلمية مَوجودًا في القرآن الكريم، سيّما إذا كان في إسناده كذّاب؛ فقد دأبَ الوضّاعون على وضعِ أحاديث توافق معنى ما جاءَ في القرآن الكريم، وإلصاقها بشخصِ النبيِّ الكريم ﷺ وهو منها براء، ومن يتتبّع كتب الموضوعاتِ يطالع شواهدَ ذلكَ بلا عَناءٍ، وعليه فإذا ثبتتِ الحقيقة العلميّة؛ فهي تشهدُ لمعنى ما جاء في القرآن الكريم لا لما جاء في الحديث، وقيمة هذا الضابط، غلقُ بابِ شبهةِ أنْ يكونَ الحديث الضعيف مَنْشؤهُ التأثر بمعنىً في القرآنِ الكريم؛ لأنَّ الحقيقة العلمية حينئذٍ لا تكونُ تقويةً له بل تَصبُّ في بُوتقةِ الإعجاز العلمي في القرآن الكريم، وحسب.

الرابعُ: أن لا يوافقَ متنُ الحديث الضَّعيفِ الذي صدّقته الحقيقة العلمية ما هو مروي عن أهل الكتاب، أو وردَ ذكْرهُ في كُتبهم؛ فبذلكَ نقطعُ الطريق بهذا الضابطِ على مُسْتَدركٍ قائلٍ: إنَّه من الإسرائيلياتِ التي نقلها الرواة، وصيّروها حديثاً منسوبًا لمقام النبوّة.

الخامسُ: أن لا يكون في إسناده وضّاع أو كذّاب؛ فاحترازا على قاعدة العلماء الشهيرة المستفيضة في عدم قبول رواية التائب من الكذب على النبي ﷺ؛ لأنَّ جرأته أوّل مرّة قد تحملهُ على إعادة الفعل ثانية وثالثة.

وإذا تقرّرت هذه الضوابط اتضح لنا أنَّه يمكن بمراعاتها إثباتُ تلازمٍ بينَ صحَّة المعنى لحديث ضعيفٍ مَدعومٍ بالحقيقة العلمية، وصحّة النسبةِ في هذا الحديث إلى النبي ﷺ. ويظهرُ جليًا في ضوءِ هذه الضوابط أنَّ قول الدكتور بازمول آنف الذِّكر مِنْ أنَّه: "لا تلازمَ بين صحَّة المعنى، وصحَّةِ النسبة" –وإن كان صحيحًا ابتداءً– لا يقضي بالمنع المُطلق من إمكانية وجود التلازم إذا أمنَّا موافقة الحديث الضعيف جميعَ وجوهِ ما يُحتمل أنه يُبطل نسبته إلى مقام النبوة.

المطلب الثالث: اختبارُ الأحاديث التي حكِم على سندها بالضعفِ أو الوضع وصحّحها بعض العلماء بالحقيقةِ العلمية المكتشفةِ.

لكي لا نبقى في دائرة التنظيرِ العقلي بين موافقٍ أو مُعارضٍ في هذه المسألة؛ فإنه يلزَمنا اختبارُ الأحاديث التي رأى بعضُ العُلماء أنَّها تصلُحُ أنْ تُرقَّى بالحقيقة العلمية المكتشفة، وجزمَ نقّاد المحدّثين بكونِه حديثا ضعيفَ السّندِ أو حُكِمَ عليه بالوضعِ، وذلكَ بعرضهِ على ما تقدّم من الضوابط، فذلكَ عينُ الرِّضا والإنصاف؛ وفيما يأتي بيان ذلك:

الحديث الأول: في توسُّطِ مكَّة المُكرمة لليابسة الأرضيَّة.

لقد أثبتَ العُلماءُ في هذا العَصر، حقيقة علميةً، مفادُها أنَّ مكّة المكرَّمة، تمثِّلُ مركَز اليابسة في الكُرة الأرضيةِ؛ حيثُ تعدُّ أبحاثُ الدكتور حسين كمال الدِّين أحمد –النواة الأولى التي أسَّست لهذه الفكرة من منظور الجغرافيا الفلكية؛ فقد أجرى أبحاثٍ عدَّة بهَدَفِ تعيينِ القبلةِ من أيِّ مكانٍ على سطحِ الأرضِ، كما وقام برسمِ خريطة للعَالمِ جاعلا مكّة مَركزا لها، وقد أفصحَ عن مقصود عمله بقوله: "عندما تمَّ توقيعُ حُدود القارّاتِ الأرضيّة السَّبعةِ، على خريطة الإسقاط، وجدنا أنَّ الحدود الخارجيَّةِ لهذه القارّات، يجمعُها محيط دائرة واحدة، مركَزُها مكَّةُ المكرَّمَة، أيْ: أنَّ مكَّة تُعدّ وسَطًا للأرضِ اليابسةِ، وكذلكَ إذا أخذنا في الاعتبارِ القارَّاتِ الثلاثة؛ أوروبا، وآسيا، وأفريقية، التي تُمثِّلُ العالمَ القديم، عند ظهورِ الرِّسالةِ الإسلاميّة– نجدُهَا كذلكَ تكادُ تحيطُ بمدينة مكَّة المكرَّمة"[١٢].

لقد جاء من بعدُ الأستاذ الدكتور زغلول النجَّار فوجدَ أنَّ هذه الحقيقــة العلمية، قد وقعت الإشارة إليها في حديــث

منسوبٍ إلى النبيِّ ﷺ بلفظ: "كانتِ الكعبةُ خُشعةً على الماء، فدحيت منها الأرض" وعزاه الدكتور الفاضل قائلاً: "أخرجه كلٌّ من ابن جزي، وأبي الشيخ في كتاب "العَظَمة" عن ابن عباس، وأخرجه كلٌّ من الأزرقي في "تاريخ مكّة" عن سعيد ابن المسيِّب، وعبد بن حميدٍ في "مسنده" عن ابن عبّاس، وذكره السيوطي في الدر المنثور ٣١٠/١. "وقال الدكتور في آخر كلامهِ عن هذا الحديث إنَّه "يعد سَبقًا علميًّا معجزًا، يشهدُ له بأنَّه كانَ مَوصولا بالوحي، ومعلَّمًا من قِبَلِ خالقِ السَّماواتِ والأرضِ؛ لأنه لم يكُن لأحدٍ من الخلقِ في زمانهِ، ولقرونٍ متطاولة إدراكٌ لشيءٍ من هذه الحقيقـة، حتى مُنتصفِ الستِّيناتِ من القرنِ العشرين"[١٣].

قلتُ: إنّه بعد المراجعة لهذه الإحالات من الدكتور، لم أقف في أيٍّ منها على حديث "كانتِ الكعبةُ خُشعةً[١٤] على الماء ...". بهذا اللفظ لا مُسندًا، ولا غير مُسْندٍ إلى النبي ﷺ، وإنما هو بهذا اللفظ في بعض كتب غريب الحديث دونما إسناد، والذي أخرجه الإمام الطبري في تفسيره بسنده هو من طريق مجاهد بن جبر عن عبد الله بن عمرو بن العاص (موقوفا) قال: خَلَقَ اللهُ البَيْتَ قَبْلَ الأَرْضِ بِأَلفَيْ سَنَةٍ، وكَانَ –إذْ كَانَ عَرْشُهُ عَلَى الماء– زَبَدَةً[١٥] بَيضاءَ، فدُحِيَتِ الأَرْضُ مِنْ تَحْتِهِ"[١٦]. وقد أخرجَه الحاكم في المُستدرك على الصحيحين من ذات الطريق عن عبد الله بن عمرو بن العاص (موقوفاً أيضاً) بلفظ: "كانَ البيتُ قبلَ الأَرْضِ بألفي سَنةٍ، فإذا الأرض مُدَّتْ – قال: مِنْ تَحْتِهِ مَدًّا" وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه" ووافقه الذَّهبي في التلخيص[١٧].

وأسند الأزرقي في كتابه أخبار مكة من طريق عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس –رضي الله عنهما– (موقوفا) أنه قال: "لما كان العرش على الماء– قبلَ أنْ يخلق الله السموات والأرض بعث الله تعالى ريحًا هَفَّافةً فصَفَقَت الماء، فأبرزت عن حَشْفَةً[١٨] في موضع البيت كأنَّها قبة، فدحا الله الأرضين مِن تحتها فمادت، ثم مادت فأوتدها الله تعالى بالجبال، فكان أولُ جبل وضع فيها أبو قُبَيْس؛ فلذلك سميت مكة أم القرى"[١٩]. وأسند أبو الشيخ في كتابه العَظَمَة من طريق عكرمة، عن ابن عباس –رضي الله عنهما– (موقوفًا أيضا) قال: "وُضِعَ البيتُ في المَاءِ، عَلَى أربعةِ أركانٍ، قبلَ أنْ تُخْلقَ الدُّنيا، بأَلفَي سَنَةٍ، ثمَّ دُحِيَتِ الأَرْضُ، تَحْتَ البَيْتِ"[٢٠].

قلتُ: هذه أصحُّ الرواياتِ التي وَصَلتنا في كُتُبِ المُحدِّثينَ في مَوضوع دَحْي الأرض من مكّة، وهي مروية عن صحابيين بالوقف عليهما، وليست مسندة إلى مقام النبوَّة، وهذان الصّحابيانِ هما عبد الله بن عمرو وعبد الله بن عباس ﷺ ولقائل أن يقول: إنّ لهذه الرِّوايات حكم الرَّفعِ؛ لأنَّها ممَّا لا يُقالُ بالرَّأي من قِبَل الصّحابي، وأنَّ الحقيقةَ العلميّة المكتشفة تعضُدُها؛ وأنَّ تقنيَّاتِ العَصْرِ من زمن آدم عليه السلام إلى زَمَن كتابة الحديث لا تُسعفُ في إدراكِ هذه الحقيقة.

والجوابُ: نعم. هذا الكلام صحيح، لكنْ ما يُعكِّرُ عليه هو أنَّ فكرة دحي الأرض من تحت البيتِ أو من مكّة هي فكرة مستقاةٌ ومأخوذة من عندِ أهلِ الكتابِ، ودليل ذلكَ أنها رويت عن اثنين من أحبار أهل الكتاب، هما: كَعب الأحبارِ، ووهب ابن منبّه؛ فقد أخرجَ أبو الوليد الأزرقي بإسنادٍ صحيح في كتابهِ أخبارُ مكة من طريقِ سعيدِ بن المُسيِّبِ قال: قال كعبُ الأحبار: كانت الكعبة غُثاءً على الماء قبل أن يخلق الله ﷻ السموات والأرض بأربعين سنة، ومنها دُحيتِ الأرض"[٢١].وأخرجَ أبو الشيخ في كتابه العَظَمة بإسنادٍ صحيح من طريق عبدِ الصَّمَدِ بن مَعْقِل قال: سمعتُ وهبا –رحمه الله– تعالى، يقول: "إنَّ العَرْشَ كَانَ قَبْلَ أنْ يَخْلِقَ اللهُ السَّماواتِ وَالأَرْضِ عَلَى المَاءِ (إلى أنْ قال:) "... ثمَّ أَخَذَ طِيْنَةً مِنَ الماء، فوَضَعَها مَكَانَ البيت، ثمَّ دَحا الأَرْضَ مِنْهَا..."[٢٢].

وعليه فالراجحُ عندي أنَّ كلا من الروايتين الموقوفتين على عبد الله بن عمرو، وعبد الله بن عباس ﷺ هما من قبيل

الحكاية عن أهل الكتاب، ومسوغ الصحابيين في ذلكَ حديث النبي ﷺ الذي أخرجه البخاري عن عبد الله بن عمرو –رضي الله عنهما– أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً، وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنْ النَّارِ"[٢٣]. قال الإمام ابن كثير في تفسيره: "ولهذا كان عبد الله بن عمرو –رضي الله عنهما– قد أصابَ يوم اليرموك زَاملتين[٢٤] من كُتب أهل الكتاب؛ فكان يُحَدِّثُ منهما بما فَهِمَهُ من هذا الحديث من الإذْنِ في ذلك"[٢٥]. وقال في البداية والنّهاية: "وقد كان له اطلاع على ذلك من جهة زاملتين كان أصابهما يوم اليرموك، فكان يُحدِّثُ منهما عن أهلِ الكتاب، وعن كعب الأحبار، وكان بصيرًا بأقوالِ المتقدمين، على ما فيها من خَلط وغلط، وتحريف وتبديل، فكانَ يقولها بما فيها من غير نقد"[٢٦]. وقال الإمام الذهبي في ترجمته: روى "عن أهل الكتاب، وأدْمَن النَّظر في كتبهم، واعتنى بذلك"[٢٧].

هذا، وممّا يؤكد أنَّ عبد الله بن عمرو –رضي الله عنهما– كان له عنايةٌ ونظرٌ فيما عندَ أهل الكتاب، ما أخرجه ابن أبي حاتم الرازي في تفسيره بسند صحيح عن عبد اللَّهِ بْن أَبِي مُلَيْكَةَ، أَنَّ ابْنَ عَامِرٍ (يعني: عبد الله بن عامر بن كُريز الأمير ت ٥٩هـ) أَهْدَى إِلَى عَائِشَةَ–رضي الله عنها– فَظَنَّتْ أَنَّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، فَقَالَتْ: "لا حَاجَةَ لِي بِهَدِيَّةِ مَنْ تَبِعَ الْكُتُبَ، وَقَالَتْ: **﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ ...﴾**[العنكبوت: ٥١]"[٢٨].

وأمَّا مسألةُ رواية ابن عباسٍ –رضي الله عنهما– وتحديثِهِ عن أهل الكتاب ممَّا ليس متعلقا بحلال أو بحرام؛ فقد ألمعَ إليها الحافظ ابن كثير في تفسيره؛ فبعدَ أنْ عرضَ لحديث قتيل موسى الذي قَتل من آل فرعون الإسرائيلي وهو موقوف على ابن عباس، قال ابن كثير: "وكأنه تلقاه ابن عباس –رضي الله عنهما– ممَّا أبيحَ نقله من الإسرائيليات عن كعب الأحبار، أو غيرهِ والله أعلم، وسمعت شيخنا الحافظ أبا الحجاج المزي يقول ذلك أيضًا"[٢٩]. وساق الحافظ ابن كثير في موضع آخر من تفسيره حديثا عن ابن عباس مرفوعا: "إنَّ لله ملكا لو قيل له التقم السماوات السبع والأرضين بلقمة واحدة لفعل " قال ابن كثير معلّقا: "وهذا حديث غريب جدًّا، وفي رفعه نظرٌ، وقد يكون موقوفا على ابن عباس، ويكون ممَّا تلقاه من الإسرائيليات، والله أعلم"[٣٠].

قلتُ: إنَّ الحافظ ابن كثير مِن الأئمة أصحاب النّقدِ والرسوخ في العلم والفهم، وكلامه مبني على غرابة المتن؛ لما فيه من تهويلٍ غيرِ مألوفٍ في الحديث النبوي الصحيح على نحو يدلُّ على نكارته، ولمّا كان راويه الصحابي يأخذ عن أهل الكتاب؛ فتلك قرينة أنه مما نقل عنهم.

وعليهِ فإذا استقرَّ الأمرُ على ما تقدَّمَ اتضحَ أنَّ هذا يقدحُ في نسبة القول بفكرة دحي الأرضِ من تحت البيت أو من مكة إلى النبي ﷺ، والحقُّ أنَّ الحقيقة العلمية لا تعدو كونها جاءت موافقة لشيء وقعَ به الإخبارُ وحيا عندَ أهل الكتاب، وقد سَلِمَ من التحريف، ولا علاقة لها بالسَّبقِ العلمي المعجز الذي يشهدُ للنبي ﷺ بأنَّه كان موصولا بالوَحي في هذه المسألة.

<u>الحديث الثاني: إرساءُ الله تعالى الأرض بالجبال كي لا تميد</u>.

أخرجَ الإمام أحمد بن حنبل في مسنده، من طريق سُليمان بن أبي سُليمان عن أنس بن مالكٍ ﷺ عن النبي ﷺ قَالَ: لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ ﷻ الْأَرْضَ جَعَلَتْ تَمِيدُ، فَخَلَقَ الْجِبَالَ فَأَلْقَاهَا عَلَيْهَا فَاسْتَقَرَّتْ؛ فَتَعَجَّبَتِ الْمَلَائِكَةُ مِنْ خَلْقِ الْجِبَالِ، فَقَالَتْ: يَا رَبِّ، هَلْ مِنْ خَلْقِكَ شَيْءٌ أَشَدُّ مِنْ الْجِبَالِ؟ قَالَ: نَعَمْ؛ الْحَدِيدُ. قَالَتْ: يَا رَبِّ، هَلْ مِنْ خَلْقِكَ شَيْءٌ أَشَدُّ مِنْ الْحَدِيدِ؟ قَالَ: نَعَمْ؛ النَّارُ. قَالَتْ: يَا رَبِّ، هَلْ مِنْ خَلْقِكَ شَيْءٌ أَشَدُّ مِنْ النَّارِ؟ قَالَ: نَعَمْ؛ الْمَاءُ. قَالَتْ: يَا رَبِّ، فَهَلْ مِنْ خَلْقِكَ شَيْءٌ أَشَدُّ مِنْ الْمَاءِ؟ قَالَ: نَعَمْ؛ الرِّيحُ. قَالَتْ: يَا رَبِّ، فَهَلْ مِنْ خَلْقِكَ شَيْءٌ أَشَدُّ مِنْ الرِّيحِ؟ قَالَ: نَعَمْ؛ ابْنُ آدَمَ يَتَصَدَّقُ بِيَمِينِهِ يُخْفِيهَا مِنْ شِمَالِهِ "[٣١].

وقد أخرج هذا الحديث أيضاً عبد بن حميد في مسنده[٣٢]، والترمذي في سننه[٣٣]، وأبو يعلى في مسنده[٣٤]، جميعهم من ذات الطريق به، بألفاظ متقاربة، وقال الترمذي عَقبَ إخراجه للحديث: "هذا حديث غريبٌ لا نعرفه مرفوعا إلا من هذا الوجه"[٣٥].

قلتُ: إنَّ هذا الحديثَ مَدارهُ على سليمانِ بن أبي سُليمان مَولَى ابن عباس الهاشمي مولاهم، قال الإمام الذهبي في الميزان: لا يَكادُ يُعرفُ، ونقل الحافظ الذهبي عن الإمام ابن معين أنه قال: "لا أَعرفهُ"[٣٦]، وقال الحافظ ابن حجر في التقريب: "مقبول"[٣٧]، والمرادُ إذا توبعَ، والحقُّ إنه لم تقع له المتابعة في هذا الحديث، وعلى فرض الأخذ بإيراد الإمام ابن حبان لسليمان في كتابه الثقات[٣٨]، فهو في الحقيقةِ ليسَ أهلا للتفرُّد عن أنس؛ إذ أين أصحاب أنس من أهل الملازمة، والحفظ والإتقان عن هذا الحديث؟ وعليه فالحديث ضعيفٌ وفق قواعد المحدِّثين. هذا ولقد اعتدَّ الدكتور زغلول النجّار بهذا الحديث، وبيّن أنَّ فيهِ سبقا علميا بخصوص إرساء الأرضِ بالجبال فقال: "وهذا الحديثُ الشريفُ يتَّفقُ روحًا ومعنىً مع قول الحقِّ –تبارك وتعالى–: ﴿**وَالْجِبَالَ أَرْسَاهَا * مَتَاعًا لَكُمْ وَلِأَنْعَامِكُمْ**﴾[النازعات: ٣٢-٣٣] (إلى أنْ قال الدكتور النجار): "والحديث الشريف يتفق نصًّا، ومعنى مع آيات قرآنية كريمة (سبقت الإشارة إليها) فسبحانَ الذي أنزلَ القرآن من قبل أربعةَ عشرَ قرنًا بهذه الحقيقة العلمية المبهرة، وألهمها خاتم أنبيائه ورُسُلِهِ، فصاغها هذه الصياغة المعجزة (وقد أوتي جوامع الكَلم)، ولم يتوصَّلِ الإنسانُ إلى شيء من هذا الفهم لوظيفة الجبال إلا في العقود المتأخّرة من القرن العشرين"[٣٩].

قلتُ: إنَّ تصحيح الحديث مع ضعف إسنادهِ، لمجرد اتفاقهِ في الدَّلالة مع ما جاء في القرآن الكريم أمر لا يستقيم؛ لأنَّ هذا الحديث قابلٌ لأن يكونُ من قبيل الاستنباط من قول الله تعالى: ﴿**وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ...**﴾[النحل: ١٥]. وكذا أيضاً من قول الله تعالى: ﴿**خَلَقَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ ...**﴾[لقمان: ١٠]، فيُفهم ضمنا أنَّ الأرض لمّا خَلقها الله ﷻ مادَت، ثمَّ أرساها بأنْ ألقى فيها الجبال. ومما يؤيد هذا التوجيه ما أخرجه الإمام الطبري –بإسناد حسنه الحافظ ابن حجر في الفتح–[٤٠] موقوفا على علي بن أبي طالب ﷺ قال: "لَمَّا خلقَ الله الأرض قَمَصَتْ، وقالتْ: أيْ ربِّ. أَتَجْعَلُ عَلَيَّ بَنِيْ آدمَ يَعْمَلُوْنَ عَلَيَّ الخَطَايَا، وَيَجْعَلُونَ علي الخُبْث قال: فأَرْسَى اللهُ عَلَيهَا مِنَ الجِبَال مَا تَرَوْنَ، ومَا لا تَرَوْنَ، فكان قَرَارُهَا كاللحمِ يتَرجْرَجَ"[٤١].

هذا ويظهرُ لي أنَّ أصلَ حديث أنس الذي ساقه مرفوعا عنه سُليمان بن أبي سُليمان مولى ابن عباس هو عن علي ابن أبي طالب ﷺ موقوفا، ويبدو أنَّ سُليمانَ وهم فيه؛ فقد أسند أبو بكر الدِّينوري بإسنادٍ صحيح في كتابه المجالسة وجواهر العلم من طريق زَكَرِيَّا (يعني: ابن أبي زائدة)؛ قَالَ: سَمِعْتُ عَامِرًا (يعني: الشَّعبي) يَقُولُ: سَأَلَ ابْنُ الْكَوَّاءِ عَلِيًّا: أَيُّ الْخَلْقِ أَشَدُّ؟ قَالَ: أَشَدُّ خَلْقِ رَبِّكَ عشرة: الجبال الراوسي، وَالْحَدِيدُ تُنْحَتُ بِهِ الْجِبَالُ، وَالنَّارُ تَأْكُلُ الْحَدِيدَ، وَالْمَاءُ يُطْفِئُ النَّارَ، وَالسَّحَابُ الْمُسَخَّرُ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ –يَعْنِي: يَحْمِلُ الْمَاءَ–، وَالرِّيحُ تُقِلُّ السَّحَابَ، وَالإِنْسَانُ يَغْلِبُ الرِّيحَ يَتَّقِيهَا بِيَدِهِ، وَيَذْهَبُ لِحَاجَتِهِ، وَالسُّكْرُ يَغْلِبُ الإِنْسَانَ، وَالنَّوْمُ يَغْلِبُ السُّكْرَ، وَالْهَمُّ يَغْلِبُ النَّوْمَ؛ فَأَشَدُّ خَلْقِ رَبِّكَ الْهَمُّ "[٤٢].

وعليه فالحقيقة العلمية الثابتة بشأن كون الجبال رواسي للأرض، تفيد في إثباتِ السَّبْق العلمي للقرآن الكريم في الإشارة إلى ذلك، أمَّا الحديث فعلى ضعفه، فمحتوى ما يتعلَّق بالجبال منهُ مستنبط من القرآن الكريم، ولا يستقيم بناءً على ما تقدَّم من الضوابط تصحيحه لمجرد موافقته ما جاء في القرآن الكريم، والله أعلم.

<u>الحديث الثالث: أنّ تحتَ البحرِ نارًا، وتحت النّارِ بحرًا.</u>

أخرجَ الإمامُ سعيد بن منصور في سُننه قال: "حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَّا عَنْ مُطَرِّفٍ عَنْ بِشْرٍ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ بَشِيرِ

ابْنِ مُسْلِمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا يَرْكَبُ الْبَحْرَ إِلَّا حَاجٌّ، أَوْ مُعْتَمِرٌ، أَوْ غَازٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؛ فَإِنَّ تَحْتَ الْبَحْرِ نَارًا وَتَحْتَ النَّارِ بَحْرًا، وَلا تَشْتَرِينَّ(يعني: تشتري) مِنْ ذِيْ ضِغْطَةٍ سُلْطَانٍ شَيْئًا"[٤٣].

وساقهُ الإمامُ أبو داوود في سننه[٤٤] عن سعيد بن منصور به بلفظه خلا عبارة: "وَلا تَشْتَرِينَّ مِنْ ذِيْ ضِغْطَةِ سُلْطَانٍ شَيْئًا".

ووقعَ الحديثُ عند الإمام البيهقي في سننه بإسنادين من طريقين؛ الأول: طريق صالح بن عمر والثاني: طريق إسماعيل بن زكريا كلاهما عن مطرّف عن بشر عن عبد الله بن عمر –رضي الله عنهما– بلفظ حديث سعيد بن منصور، ووقع في آخر المتن من طريق صالح بن عمر ما لفظهُ: "وَلا يُشْتَرَى مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ فِيْ ضِغْطَةٍ " وقال البيهقي بعد سياقة الطريقين: "وقد قيل عن سعيد بن منصور بهذا الإسناد عن بشر أبي عبد الله، عن بشير بن مسلم عن عبد الله بن عمرو"[٤٥].

قلتُ: يريدُ الإمام البيهقي تضعيف رواية من جعل بِشرًا أبا عبد الله بواسطة بين مطرِّف، وبشير بن مُسلم.

وكانَ البيهقيُّ قد أسندَ الحديث في باب: ركوب البحر لحجٍ، أو عمرةٍ، أو غزو، مِن كلا الطريقين آنفي الذكر، وأسندَ بعدهُ من طريق أحمد بن فارس قال: قال محمد بن إسماعيل البخاري: "لم يصحَّ حديثه" قال البيهقي: يعني حديث بشير ابن مسلم هذا"، وفي التاريخ الكبير للبخاري قال: "قال لي أبو الربيع: حثنا إسماعيل بن زكريا عن مطرف حدثني بشير، (هو) أبو عبد الله سِنان عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ، ولم يصحَّ حديثه"[٤٦].

ونقل ابن الملقِّن في خلاصة البدر المنير في الحكم على هذا الحديث قال: "قال أحمد: غريب، وقال أبو داوود: رواته مجهولون"[٤٧]. وحكى الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير قال: "ورواه البزار من حديث نافع عن ابن عمر مرفوعا وفيه ليث بن أبي سُليم وهو ضعيفٌ"[٤٨].

هذا وبرغم تضعيفِ العلماء للحديث؛ فقد ذهبَ الدكتورُ زغلول النجّار إلى تحسين الحديث، وأنّ فيه إعجازًا علميا[٤٩]، وكذا ذهب الدكتور عبد المجيد الزِّنداني في محاضرة له إلى القول بتصحيح الحديث رغم ضعفه باعتبارِ أنَّه يتوافقُ مع الحقيقة العلمية القائلة بوجود نارٍ تحت قيعان كلِّ بحر فقال: "هذا الحديث، لعلماء الحديث موقفٌ منه؛ لأنَّ فيه مجاهيل، ولكن كونَ أنَّ فيه مجاهيل، لا يعني أنَّه غير صحيح عن رسول الله ﷺ، فهنا علماء الحديث متوقِّفون، لا يستطيعون أن يجزِمُوا بصحّته، وكذلك يروونه عن رسول الله ﷺ، وأنه مِنْ أحاديثه، لكنْ في مصطلح الحديث، إذا كانَ هناكَ قرائنُ تَحفُّ بالحديث، فإنها تنقُلُهُ من صفةٍ إلى صفةٍ، فعندئذ ينتقلُ الحديث بالواقع، إلى درجة الصحّة، ويُعلمُ أنَّ هؤلاء المجاهيل ثقات، وأنهم لم يرووا كذبا عن الرسول ﷺ"[٥٠].

قلتُ: إنَّ هذا الحديث علَّتُهُ جهالة بشير بن مسلم؛ سنان أبي عبد الله الكوفي. قال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب: "قال مسلمة بن قاسم: مجهول"[٥١] وذكره ابن حبان في الثقات من أتباع التابعين[٥٢]. وكذا أيضا جهالة راوٍ اسمه بشر أبي عبد الله سنان، ففيه اختلاف مع سابقهِ أهما واحد أم اثنان، فإنْ كانا واحدا فمجهول، وإن كان شخصا آخر فكذلك لا يُعرف، وقد قال الإمام الذهبي في المغني في الضعفاء: "تابعي لا يكَادُ يُعرَف". وعندي أنَّ الحديث ضعيفٌ من جهة الإسناد، بعلة التفرّد غير المُحتَمل؛ إذ لو سلمنا بوثاقة كل من بشر وبشير، وأنهما على السَّتر، فأين أصحاب عبد الله ابن عمرو من أهل الملازمة، والحفظ والإتقان عن هذا الحديث – حتى لا يرويهِ سِوى بشيرِ بن مسلم؟

ومن جهة أخرى فإنَّ الحقيقة العلمية المكتشفَةُ تصلح لأنْ يُستدلَّ بها على الإعجاز العلمي في قول الله تعالى: ﴿**والبَحْرِ المَسْجُوْرِ**﴾[الطور: ٦]. أمَّا الحديثُ فعلى ضعفه يُمكنُ أن يكون ممّا يُستنبطُ من القرآن الكريم من قول الله ﷻ: ﴿**والبَحْرِ**

المَسْجُوْرِ﴾؛ فاسم المفعول (مسجُور) يدلُّ في اللغة على كونهِ مشتعلَ النَّار في الماضي، والحاضر، والمستقبل، وعليه فلا وجه لتصحيحه بالحقيقة العلمية، وإنما الحقيقة العلمية تدلُّ على معنى الآية كما أسْلَفتُ. ثمَّ إنَّ الصواب في هذا الحديث أنَّه موقوف على عبد الله بن عمرو وكأنه رواه عن أهل الكتاب، وقد تقرر آنفا في الحديث الأول من هذا البحث ثبوت نظره في كُتبهم، وتحديثه بما عندهم، فأمَّا الرواية الموقوفة فأخرجها أبو الشيخ في كتابه العَظمة من طريق عوف الأعرابي عن أبي المغيرة القوّاس عن عبد الله بن عمرو، –رضي الله عنهما– قال: "تحت بحركم هذا بحرٌ من نار، تحت ذلك البحر من النار بحرٌ من ماء، وتحت ذلك البحر من الماء بحرٌ من نار، حتى عدَّ سبعة أبحر من نارٍ، وسبعةَ أبحر مِنْ ماء"(٥٣).

ومما يقوّي أنَّه من الإسرائيليات ما أخرجَه أبو الشيخ في كتابه العظمة بإسناد صحيح من طريق عبد الله بن أحمد ابن حنبل –رحمهما الله تعالى– قال: وجدتُ في كتاب أبي بخطِّ يدِهِ، حدَّثنا غوثُ بن جابر، قال: سمعتُ أبا الهُذيل عمرانَ ابن عبد الرحمن يقول: سمعت وهب بن منبه –رحمه الله تعالى– يقول: "إنها سبعة أبحر، وسبع أرضين والأرض التي نحن عليها الوسطى، والبحر حولها، وأرض أخرى حول البحر، ويخرجون إليها، وأرض أخرى حول البحر، ويخرجون إلى تلك الأرض كذلك، حتى تتم سبعُ أرضين وسبعة أبحر، والأرض كُلُّها على ظَهْرِ الحوت واسم الحوت بَهْمُوت"(٥٤).

قلتُ: وعليه فيكون عبد الله بن عمرو –رضي الله عنهما– قد دمج بين ما يُستنبط من قول الله تعالى: **﴿والبَحْرِ المَسْجُوْرِ﴾** – مِنْ كون أنَّ تحت البحر نارًا، وبين ما حكاه وهب بن منبه الذي عدّد سبعة أبحر، وهذا يقضي بأنَّ كلَّ بحر من الأبحر السَّبعة تحتهُ نارٌ؛ ففكرة الأبحر السبعة موجودة في الروايتين، وبهذا أخطأ الرواةُ المجاهيل فرووه عن عبد الله ابن عمرو بالرفع، وإنما هو موقوف، وبذلك لا تصحُّ نسبة هذا الحديث إلى النبي ﷺ، والله هو الموفِّق.

<u>الحديثُ الرابع: نسبةُ كُلِّ مَولودٍ إلى أبينا آدم عليه السلام في الخِلقةِ.</u>

أخرج ابن أبي حاتم الرَّازي في تفسيره قال: "حَدَّثَنَا مُطَهَّرُ بْنُ الْهَيْثَمِ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُلَيِّ بْنِ رَبَاحٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ جَدِّي، أَنّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: "مَا وُلِدَ لَكَ؟"، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا عَسَى أَنْ يُوْلَدَ لِي؟ إِمَّا غُلامٌ وَإِمَّا جَارِيَةٌ، قَالَ: "فَمَنْ يُشْبِهُ؟"، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ عَسَى أَنْ يُشْبِهُ؟ إِمَّا أَبَاهُ وَإِمَّا أُمَّهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَهَا: "مَهْ، لا تَقُولَنَّ هَكَذَا، إِنَّ النُّطْفَةَ إِذَا اسْتَقَرَّتْ فِي الرَّحِمِ أَحْضَرَهَا اللَّهُ كُلَّ نَسَبٍ بَيْنَهَا وَبَيْنَ آدَمَ، أَمَا قَرَأْتَ هَذِهِ الْآيَةَ فِي كِتَابِ اللَّهِ: **﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾**[الانفطار: ٨]، قَالَ: سَلَكَكَ"(٥٥).

وساق هذا الحديثُ بالسند ابن أبي عاصم، والطبري، والطبراني جميعهم من طريق مطهَّر بن الهيثم به، ووقع عند الإمام الطبري بمثل لفظه عند ابن أبي حاتم، ووقع عند ابن أبي عاصم بلفظ: "وُلدَ لي مَوْلُود فَأتيتُ النبي ﷺ فقال لي: "مَاْ وُلِدَ لكَ ذكر أم أنثى؟" قلت: ذكر. قال: "مَن أشبهَ، أباه أو أمه؟" فقال: "إنَّه مَاْ مِنْ نُطْفَةٍ إلا وَهِيَ تُحْضَرُ عَلَى كُلِّ نَسَبٍ بَيْنَهُمَاْ وَبَيْنَ آدم عليه السلام" **قلتُ:** ولم يقع في الحديثِ ذكرُ الآية من سورة الانفطار(٥٦).

ولقد ذهب الدكتور زغلول النجار إلى أنَّ هذا الحديث المرفوع إلى النبي ﷺ تشهدُ له الحقيقة العلمية، من جهة أنَّه يُشير إلى أنَّ الصفات الوراثية تنتقل من آدم إلى كلِّ نسَمَة من ذريته عبر الأجيال المتعاقبة، وأنَّ مقتضى قوانين الوراثة التي تمَّ اكتشاف نواتها في مطلع القرن التاسع عشر على يد (مندل) في متابعة زهور نبات البازلاء، وكذا أيضا بحوث آخرين من العلماء – كلُّ ذلك يؤكِّد مضمون ما أشار إليه الحديث في قوله: "أَحْضَرَهَا اللَّهُ كُلَّ نَسَبٍ بَيْنَهَا وَبَيْنَ آدَمَ" قال الدكتور النجار: "ومنطوقُ الحديث يؤكد حقيقة قوانين الوراثة من قَبلِ أنْ يصلَ إليها أيٌّ من العلوم المكتسَبةِ بأكثر من اثني عشر قرنا (١٢٥٦سنة)، ولا يمكن لعاقل أنْ يتصوّرَ في هذا الزّمنِ القديم، وفي تلك البيئة البدائية مصدرا لهذا العلم الدَّقيق غيرَ الله

الخالق الذي أوحى إلى خاتم أنبيائه، وَرُسُلِهِ بمثل هذه الحقائق العلمية هداية للناس في زمانه، وبعد زمانه إلى يوم الدين"[٥٧].

قلتُ: لقد استند الدكتور الفاضل إلى حديثٍ ضَعيفٍ من وجوه:

أولها: مدارهُ على مُطَهَّر بْنِ الْهَيْثَمِ بن الحجاج الطائفي البصري وهو منكر الحديث، ومتروك، ففي سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرَّازي قال أبو زرعة: "منكر الحديث"[٥٨]، وحكى المزي في تهذيب الكمال عن أبي سعيد بن يُونس المصري: "متروكُ الحديث"[٥٩]، وقال ابن حبّان في المجروحين: "شيخٌ يروي عن موسى بن عُلي بن رَباح، روى عنه أبو همَّام الوليد بن شجاع، منكرُ الحديث؛ يأتي عن موسى بن عُلي ما لا يتابع عليه، وعن غيره من الثقاتِ ما لا يُشبه حديثَ الأثبات"[٦٠].

ثانيها: عدمُ ثبوت السَّماع بين رباح بن قَصِير اللّخمي جدِّ موسى بن عُلي، والنبي ﷺ، الأمرِ الذي يدلُّ على عدم ثبوت الحديث؛ لكون رباح صاحب القصة، فقد جعل الحافظ ابن حجر رباح بن قصير في كتابه الإصابة في معرفة الصّحابة تحت " القسم الثالث: مَنْ أدرك النبي ﷺ وكان يُمكنه أن يسمع منه، فلم يُنقل ذلك" وقال الحافظ ابن حجر في ترجمة رباح: وهو مِن هذا القسم على الصحيح"[٦١]. ونقل الحافظ عن أبي سعيد بن يونس المصري أنه قال: " وقد روى يحيى بن إسحاق أحد الثقات عن موسى بن عُلي قال: سمعت أبي يُحدِّث أنَّ أباه أدرك النبي ﷺ وأسلمَ في زمن أبي بكر"[٦٢].

ثالثها: أنَّ مسألة النسبة الخِلقية (المورِّثات، أو الجينات) في كُل مولود إلى آدم عليه السلام يمكنُ استنباطها قياسا بالمشاهدة العينية لشبَه الطفلِ بذويه أعني من جهة أبيه، أو الجدود، أو الأعمام، أو الأخوال، وهذا شيء عُنيت به العرب قبل الإسلام تحت اسم القيافة، قال حاجي خليفة: هو "علمٌ باحثٌ عن كيفية الاستدلال بهيئات أعضاء الشخصين إلى المشاركة، والاتحاد في النسب، والولادة، وسائر أحوالها"[٦٣].

لا بل إن القيافة أمر معتبر شرعًا فقد أخرج الشيخان في صحيحيهما من حديث عائشة –رضي الله عنها– قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ، وَهُوَ مَسْرُورٌ فَقَالَ: يَا عَائِشَةُ أَلَمْ تَرَيْ أَنَّ مُجَزِّزًا الْمُدْلِجِيَّ دَخَلَ عَلَيَّ فَرَأَى أُسَامَةَ ابْنَ زَيْدٍ، وَزَيْدًا وَعَلَيْهِمَا قَطِيفَةٌ قَدْ غَطَّيَا رُؤُوسَهُمَا، وَبَدَتْ أَقْدَامُهُمَا فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الْأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ"[٦٤].

رابعها: أنَّ حديث رباح بن قَصير فيه نكارة متنٍ؛ فالقول: "إِنَّ النُّطْفَةَ إِذَا اسْتَقَرَّتْ فِي الرَّحِمِ أَحْضَرَهَا اللَّهُ كُلَّ نَسَبٍ بَيْنَهَا وَبَيْنَ آدَمَ" يَلزَمُ منه تشابهُ الخَلقِ، والواقع أنهم يختلفونَ. لا بل إنَّ هذا المتنَ يُخالف متن رواية صحيحة أخرجها ابن منده في كتاب التوحيد من طريق سِوار الجَرْمي عن مالك بن الحُويرث الليثيِّ ﷺ أن النبي ﷺ قال: "إنَّ اللهَ تَعالىٰ إذَا أرَادَ خَلْقَ عَبْدٍ؛ وَاقَعَ الرَّجُلُ المَرْأَةَ – طَارَ ماؤُهُ فِيْ كُلِّ عِرْقٍ وَعُضْوٍ مِنْهَا، فَإِذَاْ كَانَ اليَوْمُ السَّابِعُ جَمَعَهُ اللهُ ﷻ، ثُمَّ أحْضَرَهُ كُلَّ عِرْقٍ لَهُ دُوْنَ آدَمَ عليه السلام، فِيْ أيِّ صُورةٍ مَاْ شَاءَ رَكَّبَهُ". قال ابن منده عقب الحديث: "وهذا إسناد متصلٌ مشهورٌ على رسْم أبي عيسى (يعني: الترمذي)، والنسائيِّ، وغيرهما"[٦٥].

قلتُ: إنَّ منطوق هذه الرواية صريح في أنَّ إحضار النسبة للنُّطفة يكون دون آدم وليس بينها وبين آدم. والمراد أنَّ الله ﷻ يُكسِب النطفة كلَّ شبهٍ لها في الآباء، والأجداد ...، وبذلك فهذه الرواية لا علاقة لها بالحقيقة العلمية المكتشفة، وإذا أردنا توظيف الحقيقة العلمية المكتشفة القائلة بأنَّ البشر جميعا يتشابهون في شريطِ الوِراثة (DNA) فهي متفقة مع قول الله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً...**﴾ [النساء: ١]. ففي الآية سَبْقٌ علمي في أنَّ الخلقَ جميعًا ينتسبون إلى أبٍ واحدٍ هو آدم عليه السلام.

<u>الحديث السادس: في شأنِ النُّطفة المخلَّقة وغير المخلَّقة.</u>

أخرج الإمام الطبري في تفسيره قال: حدّثنا أبو كُريبٍ (يعني: محمد بن العلاء) قال: حدّثنا أبو مُعاويةَ (يعني: الضّرير)

عنْ داوود بن أبي هِندٍ عَنْ عَامرٍ (يعني: الشّعبي) عنْ علقَمةَ عَنْ عَبْدِ اللهِ (يعني: ابن مسعود) قال: إذا وقَعتِ النُّطفَةَ فِيْ الرَّحِمِ، بَعَثَ اللهُ مَلَكًا؛ فقالَ: يا رَبُّ مُخلّقةٌ مُخلّقةٌ؟ فإنْ غيرُ مُخلّقةٍ مَجّتها الأرْحَامُ دَمًا، وإنْ قَالَ مُخلّقةٌ. قالَ يا ربُّ، فَمَا صِفَةُ هَذِهِ النُّطفَةُ؟ أذكرٌ أمْ أنثى؟ مَاْ رِزْقُهَا؟ مَا أجَلُهَا؟ أَشَقِيٌّ أوْ سَعيدٌ؟ قالَ: فَيُقالُ لهُ: انْطَلِقْ إلى أمِّ الكتابِ، فاسْتَنسِخْ منهُ صِفَةَ هَذهِ النُّطفةُ. قالَ: فَيَنْطَلِقُ الْمَلَكُ؛ فَيَنْسَخُهَاْ، فَلا تَزَالُ مَعَهُ حتّى يأتِيَ عَلى آخرِ صِفَتِها"[٦٦].

قال الدكتور زغلول النجار: "هذا الحديث الشّريفُ جاءَ شرحًا للآيةِ القُرآنية التي يقول فيها رَبُّنا –تباركَ وَتعالى–: **﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ...﴾**[الحج: ٥]"[٦٧]

ويقصدُ الدكتور النجّار من خلال هذا الحديث الاستدلال على أنَّ النطفة غير المخلّقة هي حالة الإجهاض حيث قال في موضعٍ آخر: "والمقصود (بالمخلّقة) التي بدأت الأعضاءُ تتخلّق فيها، وبـ (غير مُخلّقة) السّقط أو الجنين الذي يُعاني شيئا من التشوّه الخَلقي كما قال بعضُ المفسّرين وبعضُ الأطبّاء المعاصرين، وإنْ فسّر بعضهم غير المخلّقة بالخلايا الخارجيّة المحيطة بالجنين، والمعروف باسم "الأرومة المغذية"... (إلى أنْ قال:) " ولكن استنادا لقول ابن مسعود ﷺ: إنَّ رسولَ الله ﷺ قال: النّطفة إذا استقرّت في الرّحم أخذها مَلكُ الأرحام بكفه فقال: يا ربُّ، مخلّقة أو غير مخلّقة ؟ فإنْ قيلَ غيرُ مُخلّقة لم تكن نسمةً، وقذفها الرّحمُ دمًا، وإنْ قيلَ مُخلّقة: قالَ يا ربُّ ذكرٌ أم أنثى؟ شقيٌ أم سعيدٌ؟ وما الأجلُ؟ وما الأثر؟ وما الرزقُ؟ وبأيِّ أرضٍ تموت؟ والمقصود بالنّطفةِ هنا: النّطفةُ الأمشاج، **وما ينطبقُ على النطفة الأمشاج ينطبقُ على المضغةِ، وما بعدها**"[٦٨].

قلتُ: إنَّ الرواية التي أوردها الدكتور النجّار مرفوعةً إلى النبي ﷺ جزءٌ من حديث موقوف على عبد الله بن مسعود، ذكره الحكيم الترمذي بغير إسناد في كتابه نوادر الأصول وهو عين الموضع الذي أحال عليه الدكتور النجّار في بداية إيراده للحديث ص(٢١٠)[٦٩] وليسَ الحديثُ عند الحكيم الترمذي بالرّفع، فمن أينَ أتى الدكتور الفاضلُ بهذا؟! سيما وأنَّ رواية الإمام الطبري –آنفة الذكر– موقوفة هي الأخرى. ولم أجد هذا الحديث مرفوعا إلى مقام النبي ﷺ في أيٍّ من دواوين الإسلام، والبيّنة على مَن ادّعى.

ثمّ إنَّ ما توصّل إليه العلمُ من كون المضغة غير المخلّقة هي الإجهاضُ، أو السّقطُ، ليس دليلا على تصحيح رواية ابن مسعود الموقوفة، وجَعلها حديثا نبويا يعضُدُ هذه الفكرة، وأنّه سبقٌ علمي أخبرتْ به السنّة الشريفة؛ لأنَّ ما نُقل عن ابن مسعود –على صحّة الإسنادِ إليه فيه– ليس ممَّا لا يقال بالرأي، بل لا يعدو فهما تحقق له، ولو كان ما روي عن ابن مسعود ﷺ له حكم الرفع لكانَ شيخ المفسّرين عند سياقته للرواية صرّح بذلك أو ألمحَ، غير أنَّ الطبري عدّ ذلك اجتهادا في الفهم، فقال بعد سوقه الرواية وسائر الأقول: "وأولى الأقوال في ذلك بالصواب قول من قال: المُخلّقة المصورة خلقا تامّا، وغير مُخَلَّقة: السِّقط قبل تمام خلقه؛ لأن المُخلقة وغير المُخلقة من نَعتِ المُضغة، والنطفةُ بعد مصيرها مضغة، لم يبق لها حتى تصير خلقا سويًّا إلا التصوير، وذلك هو المراد بقوله: (مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ) خلقا سويا، وغير مخلقة بأن تلقيه الأم مضغة، ولا تصوّر، ولا ينفخ فيها الروح"[٧٠].

وعليه فالحقيقة العلمية تشهدُ لصحّة فهم الصحابي عبد الله بن مسعود ﷺ وليس لحديث مرفوعٍ، أو له حكم الرفع إلى النبي ﷺ.

الحديث السابع: ما عامٌ بأمطرَ من عام.

أخرج الإمامُ البيهقي في السنن الكبرى قال: "أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيّ الْحَافِظُ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدِ ابْنِ صَاعِدٍ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَكْتُومٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَتَّابٍ: سَهْلُ بْنُ حَمَّادٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي الأَحْوَصِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ النَّبِيّ ﷺ: "مَا عَامٌ بِأَمْطَرَ مِنْ عَامٍ، وَلاَ هَبَّتْ جَنُوبٌ إِلاَّ سَالَ وَادٍ، قال الإمام البيهقي: "كَذَا رُوِيَ مَرْفُوعًا بِهَذَا الإِسْنَادِ، وَالصَّحِيحُ مَوْقُوفٌ""[٧١].

وأخرجَ البيهقي أيضًا في سننه: "أَخْبَرَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ بْنُ بِشْرَانَ بِبَغْدَادَ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّفَّارُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ حَدَّثَنَا يَزِيدُ هُوَ ابْنُ هَارُونَ أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ يَعْنِي: التَّيْمِيّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: "مَا مِنْ عَامٍ بِأَقَلَّ مَطَرًا مِنْ عَامٍ، وَلَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى **يُصَرِّفُهُ حَيْثُ يَشَاءُ** ثُمَّ تَلاَ هَذِهِ الآيَةَ: **﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَاهُ بَيْنَهُمْ لِيَذَّكَّرُوا فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلاَّ كُفُورًا﴾**[الفرقان: ٥٠]"[٧٢].

وقد أخرج الحاكم في مستدركه بسنده حديث ابن عباس –رضي الله عنهما– موقوفا وقال: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه "[٧٣].

قال الدكتور زغلول النجار بعد أنْ أحال على هاتين الروايتين: "على الرّغم من أنَّ النصَ الأول موقوف على ابن مسعود، والنص الثاني موقوفٌ على ابن عبّاسٍ (رضي الله عنّا وعنهم أجمعين) ممّا دفعَ ببعض دارسي الحديث إلى تضعيفِ الرّفعِ، لعدم فهم دلالته العلمية".

(وتابع الدكتور قوله): "هذا الحديث الشريفُ الذي ضعّفهُ عدد من علماء السنّة النبويّة المشرّفة يُمثّلُ سَبقًا علميّا للمعارفِ الإنسانيّة بأكثر من ألفٍ وأربعمائة سنة، كما يُمثّلُ نصّا رائعا من نصوصِ الإعجازِ العلمي في أحاديثِ رسولِ الله، ومن هنا تأتي قوّته"[٧٤].

ثم ساق بعد ذلك الدكتور النجّار موضّحا الحقيقة العلمية التي تقضي، بكونِ كمية الماء المتبخّرفي عام تساوي كميّة الماء الهاطل من السماء في ذلك العام، وإنّما الاختلاف في نِسب توزيعهِ على سطح الأرض، وختم الدكتور الفاضل بقوله: "وهذه الحقيقة العلميّة التي نطقَ بها خاتم الأنبياء والمرسلين لا يمكنُ أن يكونَ لها مصدرٌ إلا وحي السّماء"[٧٥].

قلتُ: إنَّ هذه الحقيقة العلمية قد وافقتْ روايتين مَوقوفتين صحيحتين على صحابيين جليلين، وهما تمثّلان فهمًا استنبطه كلٌّ منهما، وليسَتا من قبيل الوحي الذي لا يُقال بالرأي، وممَّا يدلُّ على ذلكَ ما أخرجَهُ الإمام الطبري في تفسيره بإسناد صحيح من طريق أبي جُحيفة عن عبد الله (يعني: ابن مسعود) قال: "ما مِنْ عَامٍ بأمْطرَ مِنْ عَام، ولكن الله يُقسِّمه حيث شاء؛ عاما هاهنا وعاما هاهنا، ثم قرأ: **﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ﴾**[الحجر: ٢١]"[٧٦].

لقد فهم ابن مسعود ﷺ من قول الله تعالى: **﴿وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ﴾** عموم الأشياء ومنها أنَّ نزول المطر في كلِّ عام يساوي ما قبله وما بعده، ولقد فهم الإمام الطبري هذا المَعنى أيضا فقال: "وما مِن شيء من الأمطار إلا عندنا خزائنُه، وما ننزِّلُه إلا بقدَر لكلِّ أرضٍ، مَعلومٌ عندنا حَدُّه، ومبلغُه، وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل "[٧٧].

وهذا الذي فَهِمَه ابن مسعود ﷺ هو ذاته الذي فهمه ابن عباسٍ –رضي الله عنهما– في الرواية الموقوفةِ عليهِ.

الحديث الثامن: الحَرَمُ حَرمٌ مَناءٌ من السَّماوات السبع والأرضين السّبع.

قال الدكتور زغلول النجّار: "روى مجاهدٌ عن رسول الله ﷺ قولَه: "إنَّ الحرمَ حرمٌ مَناءٌ من السّماواتِ السّبعِ والأرضينَ السَّبعِ (أخبار مكة عن مجاهد، شعب الإيمان للبيهقي)".

ثمّ تابع الدكتور قائلاً: "لفظةُ مَناء معناها قصدَهُ وفي حِذاه، و"المنا" –مقصور– الذي يوزنُ به، والتثنية: "مِنوان" والجمع: "أمناء"، يُقال داري "منا" دارِ فلان أي: في مقابلتها. ومعنى هذا الحديث الشريف أنَّ الكعبة المشرّفةَ هي مركزُ الكونِ؛ لأنَّ القرآن الكريم يُقابلُ دومًا بينَ الأرضِ والسّماواتِ، على ضآلةِ حجم الأرضِ النسبية إذا قُورنتْ بِضخامةِ السّماءِ الدنيا وحْدَها، فضلا عن السّماواتِ السّبع، وهذه المقابلة لا يمكنُ أنْ تكونَ إلا إذا كانَ للأرضِ موقعٌ خاصٌّ في مَركزِ الكون".

وبعد أنْ ساق الدكتور دليلين على مقابلة السّماوات للأرضين، وأنَ السماء والأرض متطابقتين قال: "ممَّا سبق، يتضحُ جانبٌ من جوانب الإعجاز العلمي في حديثِ رسولِ الله ﷺ الذي نحنُ بصددهِ، والذي يقولُ فيه: "إنَّ الحَرمَ حَرمٌ مَناءٌ من السماوات السّبع، والأرضين السّبع"".

يتابع الدكتور قائلاً: والأرضون السبع كلها في أرضنا التي نحيا عليها، يُغلّف الخارجُ منها الدّاخل، والسماوات السبع كُلها مُحيطة بنا في تطابُقٍ واضحٍ حولَ الأرض، ويُغلف الخارجُ منها الدّاخل. والكعبةُ المشرّفة في وسط الأرضِ الأولى "أي: "اليابسة" ومن دونها ست أرضين، وهي بذلكَ مَناء من السّماواتِ السبع والأرضين السبع ... ولولا أنَّ القرآن الكريم وأحاديث رسول الله ﷺ قد أعلمتنا أنَّ هناك سبع سماوات متطابقة، وأنَّ هناك سبع أرضين مثلها مُتطابقة في مركز السماوات السبع، وأن الكعبة المشرفة مَناء من السماوات السبع، والأرضين السّبع، ما كان أمام الإنسان وسيلة لإدراك ذلك أبدا"[٧٨].

قلتُ: إنَّ إحالة الدكتور الفاضل على هذا الحديث بهذه الصورة غير متجهة من جوانب عدة:

أوّلها: أنَّ رواية مجاهد في كتاب أخبار مكة للأزرقي ليس فيها أنَّ الحديث مرفوع إلى النبي ﷺ، علما بأنّ مجاهد بن جبر (ت ١٠٤هـ) تابعي، ولد في خلافة عمر عام (٢١هـ)[٧٩] وهو بذلك لم يدرك زمن النبوة، وأمَّا نص رواية مجاهد في أخبار مكة فهو قول الأزرقي: "حدثني جدِّي قال: حدثنا سعيد بن سالم، عن ابن جريج عن مجاهد قال: بلغني أنّه لما خلق الله ﷻ السماوات والأرض كان أول شيء وضعه فيها البيت الحرام، وهو يومئذ ياقوتة حمراءُ جوفاء، لها بابان: أحدهما شرقيّ، والآخر غربيّ، فجعلهُ مستقبلَ البيتِ المعمور"[٨٠].

وهذه الرواية مع كونها غير مرفوعة فهي بلاغ منقطعٌ ضعيف، فمن أينَ وقعَ الرّفع عند الدكتور الفاضل؟! هذا وقد تتبعتُ الرواية في كتاب أخبار مكة للفاكهي، فلم أقف عليها فيه.

ثانيها: أحالنا الدكتور الفاضل على كتاب شعبِ الإيمان للبيهقي، ولم يذكر رواية مَن؛ فأوهم أنها عن مجاهد وإنَّما هي رواية عن علي بن أبي طالب موقوفة عليه بإسناد ضعيف[٨١] جاء فيها أنَّ رجلا سأله عن البيت المعمور فقال: "بيتٌ في السماء يقال له الضُّرَاح، وهو بحيال الكعبة من فوقها، حرمتهُ في السماء كحُرمَة البيتِ فِي الأرض يُصلي فيه كل يوم سبعون ألفا من الملائكة لا يعودون فيه أبدًا ..."[٨٢].

قلتُ: إنَّ أصلَ رواية كون البيت المعمور بيت في السماء يدخله كل يوم سبعون ألف ملك لا يعودون أبدا ثابت في الصّحيحين[٨٣]، أمَّا مسألة كونه حيال الكعبة فهي زيادة لم يثبتها الشيخان عندهما في حديث أنس بن مالك ﷺ الشهير في الإسراء والمعراج، وقد ذهب الشيخُ ناصرُ الدين الألباني–رحمه الله– إلى تصحيحِ زيادة "حيال الكعبة" بمجموع الطرق فقال: "وجملة القول: إن هذه الزيادة " حيال الكعبة "ثابتة بمجموع طرقها، وأصلُ الحديث أصح. والله أعلم"[٨٤]. **قلتُ:** لا أدري كيفَ يُقرِّرُ الشيخ الأباني أنْ تكون الزيادة ثابتة، وأصل الحديث أصح؟!؛ فهذا تناقضٌ من جهة تصحيح الزيادة وترجيح أصل الرواية. وهو خلافُ مَنهَج المُحدِّثين في التصحيح.

هذا وقد رُوي حديثٌ مرفوعٌ بإسناد ضعيف[٨٥] من طريق كُريب مولى ابن عباس، عن ابن عباس قال: قال رسول الله

ﷺ: "البيتُ الذي في السماء يقال له: الضِّراحُ، وهو مِثْلُ بنَاءِ هَذا البيتِ الحَرَام، ولو سَقط لسقط عليه، يدخله كُلّ يومٍ سبعونَ ألف مَلك لا يَعودون فيه أبدًا"(٨٦).

وقال الحافظ ابن حجر في الفتح بخصوص حديث البيت المعمور حيال الكعبة: "ولابن مردويه ... من حديث عبدالله ابن عمرو نحوه بإسناد ضعيف، وهو عند الفاكهي في كتاب مكة بإسناد صحيح عنه لكن موقوفا عليه"(٨٧).

وبعد البحث والتحقيق تبين لي أنّ فكرة كون البيت المعمور يقع حيال الكعبة إنما هي مأخوذة من عند أهل الكتاب؛ فقد أخرج الأزرقي في أخبار مكّة بسنده قال: "حدثني جدِّي، عن سعيد بن سالم، عن عثمان بن سَاج عن وهب بن منبه أنَّه وجد في التوراة بيتًا في السماء بحيال الكعبة فوق قبتها، اسمه الضُّراح وهو البيت المعمُور، يَرِدُه كلَّ يوم سَبعونَ ألفَ مَلك، لا يعُودون إليه أبدًا"(٨٨).

وهذه الرواية وإن كانت مرسلة من رواية عثمان بن ساج عن وهب بن منبّه(٨٩) غير أنها أشبه بالصواب في كون فكرة أنَّ البيت المعمور حيال الكعبة موجودة عند أهل الكتاب.

وعليه فإذا تساهلنا وصحّحنا الروايات الموقوفة على بعض الصحابة الكرام، أو حتَّى قمنا بترقيتها بالحقيقة العلمية إلى الصحة؛ فتكون من قبيل ما حدّثوا به عن أهل الكتاب مِصداق قوله ﷺ: "... وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنْ النَّارِ"(٩٠) وحينئذٍ فليس هذا الكلام حديثاً مرفوعاً إلى مقام النبوة – يُبنى عليه إعجاز علمي، أو ترقية وتصحيح الحديث الضعيف المرفوع، أو ما له حكم الرفع، والله الموفق.

الحديث التاسع: "إنَّ الله أنزلَ أربعَ بركاتٍ من السّماء إلى الأرض...".

قال الدكتور زغلول النجّار: "أخرجَ الدَّيلمي في الفردوس، والسيوطي في جمع الجوامع، وابن كثير في الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف، والعجلوني في كشف الخفاء، كما روى القرطبي في تفسيره حديثا لرسول الله ﷺ يقولُ فيه: "إنَّ الله أنزلَ أربع بركاتٍ من السّماءِ إلى الأرض: الحديد، والنار، والماء، والملح".

ثمّ تابع قائلا: "على الرغم من وجود ضعفٍ في إسنادِ الحديثِ إلا أنَّ به سَبقًا علميّاً مُعجِزاً، والذين سمعوا هذا الحديث الشريف فهموا إنزال كلٍّ من النّار، والماء، والملح من السّماء إلى الأرض، ولكنّهم لم يستطيعوا –في زمانهم– استيعابَ فكرة إنزال الحديد من السّماءِ إلى الأرض، على الرّغم من وجودِ إشارةٍ واضحة إليها في كتاب الله حيث يقولُ ربنا (عزّ من قائل): **﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ ...﴾**[الحديد: ٢٥]"(٩١).

وقال الدكتور زغلول في موضع آخر: "وأول نار نزلتْ إلى الأرض كانت بسبب البرق، أو الشهب، والنيازك، وكُلها نازلة من السّماء. والماءُ ينزلُ من السّماءِ بدورتهِ حولَ الأرضِ كما أسْلفنا، والملحُ يُنزِلهُ البرقُ بأكسدةِ النيتروجين في الغلاف الغازي للأرض، وبتفاعلِ أكاسيد النيتروجين معَ أملاح الأرض تكوّنت أملاح النترات. ويعجَبُ الإنسانُ من هذه الإشارة العلمية الدقيقة ... وأنَّ هذا النبي الخاتم ﷺ كانَ موصولاً بالوحيِّ ومعلَّما من قِبَل خالقِ السماواتِ والأرض"(٩٢).

قلتُ: إنَّ إنزال الحديد دليله في القرآن الكريم بنحو ما أشار إلى ذلك الدكتور الفاضل، والحقيقة العلمية تشهد على ما ثبت في القرآن الكريم، لا على ما في هذه الرواية. وكذا نزول الماء فثابت في كتاب الله تعالى أيضا ومن ذاك قول الله تعالى: **﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ﴾**[لقمان: ١٠]. وهذا الأمر لا حجّة للاستدلال عليه من هذه الرواية فثبوته تحصيل الحاصل؛ فقد ثبت في القرآن الكريم وشهد له الواقع، أما نزول كلٍّ من النّار، والملحِ؛ فقد وقع لنا بروايةٍ في سندها أحد الوضّاعين الذين يكذبون ويختلقون الأحاديث الباطلة، وهذا يدلُّ على عدم ثبوتِ نسبة هذا الكلام إلى مشكاة

النبوة، أخرج أبو إسحاق الثعالبي في تفسيره بسنده قال: "أخبرنا أبو سفيان الحسن بن عبد الله الدَّهقان قال: حدّثنا الحسَنُ ابن إسماعيل بن خلَف الخيَّاط قال: حدّثنا أبو بكر محمّد بن الفَرج المعدّل قال: حدّثنا محمّد بن عبيد بن عبد الملك قال: حدّثنا سيف بن محمّد أبو محمّد عن عبد الملك بن ملك التميمي عن عبد الله بن خليفة عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: "إنّ الله ﷻ أنزلَ أربَعَ بَرَكَاتٍ من السَّماءِ إلى الأرض: فأنزلَ الحَديدَ، والنّار، والمَاءَ، والمِلْحَ"[٩٣].

هذا وسيف بن محمّد أبو محمّد هو ابن أخت سفيان الثوري، قال عنه الإمام أحمد: "ليس سيفٌ بشيء، وكان سيفٌ يضعُ الحديث"[٩٤]. وفي تاريخ ابن معين للدّارمي قال الإمام ابن معين: "كان شيخاً ها هنا كذاباً خبيثاً"[٩٥].

وعليه فهذا الحديث موضوعٌ على رسول الله ﷺ؛ إذ كيفَ نثبتُ نسبته إليه –عليه الصلاة والسلام–؟! وكذا كيف نرقيّه بما سمّاه الدكتور حقيقة علمية، وهي في الواقع نوع من التكلّف؟! فالرواية فيها خللٌ؛ إذ لفّقَ فيها الوضّاع بين ما هو ثابتٌ نزولهُ ابتداءً من السماء – وهو الحديد والماء، وبينَ النار والملح، والحقيقة أنه ليسَ منشأ كل منهما ابتداءً من السّماء؛ إذ النّارُ يمكنُ أن تشتعل نتيجة احتكاك حجرين ببعضهما، والملحُ موجودٌ في الأرض، وليسَ هناك من دليل علمي يؤكد أنَّ الأرض كانت تخلو من الملح ابتداءً، ثمَّ ما صلة كل من الحديد، والنّار، والملح بالبركة؟!

ومن هنا، كان استدلال الدكتور النجّار بهذا الحديث غير متجه، وغير دقيق. والله ولي التوفيق.

الحديث العاشر: عن الشمس "هي على رسْلها لا تبرحُ ولا تزول ...".

قال الدكتور زغلول النجّار: "عن ابن عباس –رضي الله عنهما– أن رسول الله ﷺ سُئل: هذه المغارب أين تغرُب؟ وهذه المَطالع أين تطلعُ ؟ فقال ﷺ: "هي على رِسْلها لا تبرحُ ولا تزول تغربُ عن قوم، وتطلعُ على قوم. وتغرب عن قوم وتطلعُ؛ فقوم يقولون: غَرَبَت، وقوم يقولون: طلعت" (مسند الإمام أبي إسحاق الهمداني)"[٩٦].

قلتُ: هكذا أورد الدكتور زغلول هذا الحديث، وعزاه عن ابن عباس –رضي الله عنهما–إلى مسند أبي إسحاق الهمداني وليس هو في مسنده، ولم أقف عليه في كتبِ الرواية؛ فلستُ أدري من أين وقع له؟!

وقصد الدكتور الفاضل أن يقول: إن هذا الحديث فيه سبق علمي يدل على كرويّة الأرض، وأنَّ امتدادها هو انبساط بلا حافة منتهية. فقال: "معنى هذا الحديث الشريف أنَّ طُلوع الشمسِ وغروبها يتبادلان على سطح الأرض باستمرار، ولا يمكن أن يتحقّق ذلك، إلا إذا كانت الأرض كرةً أو شبه كرة ... ونطق رسول الله ﷺ بهذه الحقائق الكونيّة بهذه الصياغة العلميّة الدقيقة في زمنٍ ساد فيه اعتقاد الناس باستواءِ الأرض وثباتها، هو من إشراقاته النبويّة الكريمة التي تشهدُ له بالنبوّة وبالرسالة، فلم يكن لأحدٍ في شبه الجزيرة العربية إدراكٌ في زمنِ الوحي؛ ولا لقرون متطاولة من بعده لحقيقة كرويّة الأرض ودورانها حول محورها أمام الشمس"[٩٧].

هذا وما قرّرَه الدكتور النجار من كون فكرة كُرويّة الأرض لم تكن لتعرفَ في زمن الوحي غير متّجه؛ لأنَّ موضوع كُروية الأرضِ كان محلّ بحثٍ عند عُلماء اليونان قبل علماء المسلمين، وقد استدلوا على ذلك بأدلة منها أنَّ السفينة في البحر عندما تظهر لمن يقف على الشاطئ يرى ساريتها أولا ثمّ جسمها، وعندما تغادرُ وتبتعد يختفي جسمها ثمّ السارية، وقد استدلَّ الفيلسوف اليوناني أرسطو طاليس على كروية الأرض ببرهان خسوف القمر؛ حيث عزى خسوف القمر إلى وقوع الأرض بين الشمس والقمر، وعليه فالخسوف هو ظل الأرض على وجه القمر وهو يأخذ شكل الدائرة أو جزءًا من الدائرة، وكذا استدلّ بملاحظته للنجم القطبي أنه يظهر منخفضا على الأفق في البلاد الجنوبية مثل مصر، وأنه يظهر عاليا فوق الرأس في البلاد الشمالية مثل اليونان[٩٨].

ومن هنا، فهذه الرواية التي لا إسناد لها، لا يمكنُ ترقيتها وتصحيحها؛ إذ قد يكون صنعها بعضُ مَن أرادَ أنْ يروّج لفكرة كرويّة الأرض وألصقها بحبر الأمة ابن عبّاس–رضي الله عنهما– رواية عن رسول الله ﷺ.

ثمَّ لنفرض أنَّ الرّواية عند الهمداني في كتابه المسند؛ فالسؤال الذي يفصلُ القول في هذا المقام هو كيفَ نُقلت الرواية عند أبي إسحاق إبراهيم الهمداني المتوفى سنة (٤٧٥هـ)[٩٩]، وخلتْ منها دواوين الإسلام قبل ذلك؟ بل إنَّ ممَّا يقوي اختلاقها، وتلفيقها على لسان النبوة أنها ظهرت –على سبيل الافتراض– في مصدر عاشَ صاحبه في العصر العباسي الذي نشط فيه عدد من العلماء لدراسة هذه القضيّة من مثل: العالم الرياضي المسلم أبي الريحان محمد بن أحمد البيروني (ت ٤٤٠هـ)[١٠٠] الذي قسّم الكرة الأرضية إلى خطوط الطول، وخطوط العَرض، وذلك في كتابهِ " تحديد نهايات الأماكن لتصحيح مسافات المساكن"، وقد طبع منه الجزئين الأول والثاني من المجلد الثامن في مجلة معهد المخطوطات العربية بحسب ما ذكره الزركلي في كتابه الأعلام. ومن علماء المسلمين الذين عُنوا بهذه القضيّة عالم الجغرافيا أبو عبد الله محمد ابن محمد الإدريسي (ت ٥٦٠هـ)[١٠١] صاحب كتاب: " نزهة المشتاق في اختراق الآفاق" وهو كتاب مطبوع مشهور.

الحديث الحادي عشر: "نِعمَ السواك الزيتون...".

قال الدكتور زغلول النجّار في أواخر حديثه عن قيمة الزيت علميا وصحيّا: "والسّواكُ المستمدُّ من شجرِ الزّيتونِ من أفضلِ أنواعِ السّواك ... فعن معاذ بن جبل ﷺ أنه قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول: "نِعْمَ السّواك الزيتون! من الشجّرة المباركة، وهي سواكي، وسواكُ الأنبياءِ من قبلي"[١٠٢].

قلتُ: إنَّ هذا الحديث موضوعٌ؛ فقد أخرجه الإمام الطبراني في كتابه مسند الشاميين من طريق محمد بن محصِّن عن إبراهيم بن أبي عَبلة عن عبد الله بن الديلمي عن عبد الرحمن بن غَنَم عن معاذ بن جبل قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "نِعْمَ السّواكُ الزيتونُ؛ مِنْ شَجَرةٍ مُباركةٍ، يُطيِّبُ الفم، ويُذْهِبُ الحَفَرَ، وهو سوَاكِي وسوَاكُ الأنبياء قبلي"[١٠٣].

وآفة هذا الحديث ومَدارهُ هو محمد بن مِحْصَن العُكاشي، وقد نبّه ابن الجوزي في كتابه الضعفاء والمتروكين أنّه يرد في الأسانيد بوجوه ثلاثة هي: محمد بن عُكاشة الأسدي، ومحمد بن مِحصَن، ومحمد بن إسحاق بن إبراهيم بن محمد بن عكاشة ابن مِحصَن. ثم قال: "وإنما ذكرتُه هاهنا؛ لأنه يُنسب في أكثر الحديث إلى عكاشة فيُظنُّ أنهما اثنان"[١٠٤].

قال الإمام ابن حبّان في ترجمة محمد بن مِحصن: "شيخ يضع الحديث على الثقات، لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه"[١٠٥]. وقال الحافظ الدّارقطني في سؤالات البَرقاني له: "متروكٌ يضعُ"[١٠٦].

وعليهِ، فكيفَ يُستندُ إلى حديثٍ موضوعٍ مكذوبٍ على لسان النبي ﷺ في إثبات أنَّ عود الزيتونِ من أفضل العيدان التي يُتّخذُ منها السواكُ، ولا أدري كيفَ يغيبُ عن ذهن الدكتور الفاضل أنّ مِن طرائق الوضّاعين أنْ يمزجوا كذبهم بمعنى ثبتَ عمومُ فضله؛ إذ ليس يخفى على الدكتور زغلول –وهو قد استشهدَ بهاتين الآيتين– قول الله تعالى: **﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ وَصِبْغٍ لِلْآكِلِينَ﴾**[المؤمنون: ٢٠]. وقول الله تعالى في مثل نوره ﷻ: **﴿... يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ...﴾**[النور: ٣٥]. حيث إنّ فضل شجرة الزيتون ثابتٌ بعموم، وفضيلة نواتجها ثابتة على وجه الخصوص.

ثمَّ إنّ عُود الزيتون وإنْ كان من شجرة مباركة، إلا أنّه من الناحية العملية غير مناسب لِلّثةِ والأسنان، بل هو مؤذٍ لهما على حدٍّ سواء، ولم يثبت عن النبي ﷺ أنه استاكَ به، أو أوصى باستخدامه. وبذلك يكون التصحيح الضمني من الدكتور النجّار لهذا الحديث الموضوع غير متّجهٍ، ولا مستقيم. والله الهادي.

الحديث الثاني عشر: "لو تعلمُ أمّتي مَا في الحُلبة...".

قال الدكتور زغلول النجّار: "أخرج الإمام الهيثمي في مجمع زوائده أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: "لو تعلمُ أمَّتي ما في الحُلْبَةِ؛ لاشتروها ولو بِوَزْنِهَا ذَهَبًا". (مجمع الزوائد للهيثمي: ٤٧/٥).

وقال: رواه الإمام الطبراني، وفيه سُليمان بن سلمة الخبابري، وهو متروك"(١٠٧).

ثم قال الدكتور في آخر كلامه على هذا الحديث: "وهذه الحقائق العلميّة عن نبات الحُلبة لم تتبلور إلا في القرنِ العشرين، وفي العقود المتأخرة منه على وجه التحديد. والسؤال الذي يفرض نفسه: مَن الذي علّم المُصطفى ذلك، حتى ينطقَ بهذا الحديث المُعجز غيرُ الله تعالى؟ ومَن الذي كانَ يضطرّهُ إلى الخوضِ في قضيّة علميّة لم تكن معروفةً في زمانه، ولا لقرون كثيرة من بَعدهِ، كقضيّة الفوائد الطبيّة لنبات الحُلبة، لو لم يكن ذلك وحيا أوحاه الله تعالى إليه ..."(١٠٨).

قلتُ: إنّ هذا الحديث موضوعٌ، وفي سنده راوٍ متروكٌ بل كذّاب، واسمه سُليمان بن سلمة الخبائري قال ابن أبي حاتم: "سمع منه أبي، ولم يحدث عنه وسألته عنه؟ فقال: متروك الحديث، لا يُشتغلُ به؛ فذكرتُ ذلك لابن الجُنيد (يعني: الحسين ابن الجنيد صاحب سؤالات ابن معين) فقال: صدقَ. كان يكذبُ، ولا أُحدِّث عنه بعد هذا"(١٠٩). وقد مثّل الإمام ابن القيّم في كتابه المنار المنيف بهذا الحديث تحت أحد عناوين علامات الحديث الموضوع وهو: "سَماجةُ الحديث، وكونه مما يُسخر منه "(١١٠). يقصدُ أنَّ لفظه لا يدلُّ على أنه خرجَ من مشكاةِ النبوّة.

ويأتي هذا الحديث في بيان القيمة الغذائية والطبيّة لنبات الحُلبةِ؛ حيثُ اعتدّ الدكتور الفاضل زغلول النجّار به ليبني به ثبوت سبقِ إخبارٍ نبوي عن الفوائد الطبية لنباتِ الحُلبة، وفي الحقيقة لم ينتبه الدكتور الكريم أنَّ فائدة الحُلبة كانت معلومة بعموم قبل عصر النبوة؛ فقد عَرفها " الفراعنة وأطلقوا عليها اسم "حمانت"، واستخدموها في صناعة الخبز، واستخلصوا منها زيت الحُلبة، واستخدموه في الكثير من الوصفات الطبية، كما استخدموا مشروب الحلبة للعنايةِ بالبشرةِ، وإزالة آثار الشيخوخة، ولعلاج تلبكات المعدة، والإسهال، وحالات الصّرع، واستخدموها لمعالجة الشّيب ... (وقد) وجدَ في بُرديّة إبيرز المصريّة حوالي عام ١٥٠٠ قبل الميلاد وصفة مستخلصة من الحُلبة تستخدم لعلاج الحروق، وكما استخدم المصريون القدماء بذور الحلبة للتحريض على الولادة للنساء الحوامل"(١١١).

الحديث الثالث عشر: "العدسُ أكلهُ يُرقِّقُ القلب، ويُدمِعُ العينين، ويُذهِبُ الكِبْر".

قال الدكتور زغلول النجّار: "أخرج ابن السُّني فيما رواه عن أبي هُريرة مرفوعًا: "أنَّ نبيًا من الأنبياءِ اشتكى إلى الله قساوةَ قومِهِ، فأوحى الله إليه وهو في مُصلّاه: أنْ مُرْ قَومَكَ يأكُلوا العدسَ؛ فإنّهُ يُرقِّقُ القلبَ، ويُدمِعُ العَيْنَينِ، ويُذهِبُ الكِبرَ [وهو طعام الأبرار]". (فيض القدير للمناوي، ٣٤٥/٤)"(١١٢).

وبعد أن تكّلم عن فوائد العدس الطبية قال الدكتور زغلول النجار: "والعدسُ من الأكلاتِ الشّعبية، على الرغم من قيمتهِ الغذائيّة، والطبيّة العالية، ولذا قالَ فيه رسولُ الله ﷺ: "إنَّ أكله يُرقِّقُ القلبَ، ويُدمِعُ العَيْنَينِ، ويُذهِبُ الكِبرَ". والعدسُ لم يكن شائعا في جزيرةِ العربِ، على عهدِ رسول الله، ولذلك يُعتبَرُ وصفهُ له في هذا الحديث الشّريف الذي نحن بصدده من مُعجزاتِ هذا النبي الخاتم"(١١٣).

قلتُ: إنَّ حديث ابن السنّي قد أخرجه في كتاب الطب، وأثبته الحافظ السيوطي بالسّند في كتابه اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة وقال: " يحيى منكر الحديث"(١١٤)، ويحيى هذا هو يحيى بن حَوشب الأسدي. قال ابن عدي: "ليس بمعروف، وحدَّث عن الضّعاف"(١١٥). أي هو مجهول؛ فهل نقبلُ حديثا عن شخصٍ مجهول العين والحال؟

ثم إنَّ ما ذكره الدكتور عن العَدسَ من فوائد طبيّة، لا علاقة له بموضوع قساوة القلب، ورقرقة الدّمع، وإذهاب الكِبر، فكيف صار الحديث مُعجزا؟! وهل اكتشفَ العلمُ أنَّ أكل العدسِ يُحقق هذه الأمور؟!

وممّا يُستعجبُ منه في هذا المقام أيضاً، كيف لم يَدُر في خلدِ الدكتور الفاضل أنَّ هذا الكلام ليس عليه نور النبوّة، لا بل ويُخالف الحسّ؛ فهذا الحديث على ضعف إسناده، تفوح منه رائحة الوضع والكذب على رسولِ الله ﷺ؛ قال ابن القيّم: "قد ورد فيه أحاديث كلها باطلة على رسول الله ﷺ لم يقل شيئا منها كحديث: "إنَّه قدس على لسان سبعين نبياً"، وحديث: "إنه يرق القلب، ويغزر الدمعة وإنّه مأكول الصالحين". وأرفع شيء جاء فيه وأصحه أنه شهوة اليهود التي قدموها على المنِّ والسلوى، وهو قرين الثوم، والبصل في الذِّكر... وترياقه في قشره ولهذا كان صحاحه أنفع من مطحونه، وأخفُّ على المعدة، وأقلُّ ضررًا؛ فإن لبه بطيء الهضم لبرودته ويبوسته ... وهو غليظ الدم، وينبغي أن يتجنبه أصحاب السوداء، وإكثارهم منه يولِّد لهم أدواء رديئة، كالوسواس، والجُذام"[١١٦].

<u>الحديث الرابع عشر: "لو قلتُ: إنَّ فاكهة نزلتْ من الجنّة؛ قلتُ: التين.."</u>.

قال الدكتور زغلول النجّار: "روى أبو الدرداء ﷺ أنَّ رسول الله ﷺ قال: "لو قلْتُ: إنَّ فاكهة نزلتْ من الجنّة؛ قلتُ التّين؛ لأنَّ فاكهة الجنّة بلا عَجَمٍ، كُلوا منه فإنّه يقطعُ البواسير، وينفعُ النُّقرسَ" (تفسير القرطبي١٠٢/٢٠). وفي روايةٍ لأبي ذرّ ﷺ قال: أهدي للنبيِّ ﷺ سلٌّ تينٍ فقال: "كُلوا". وأكلَ منه، ثم قال: "لو قلتُ: إنْ فاكهةَ نزلتْ من الجنّة لقلتُ: هذه؛ لأنَّ فاكهة الجنّةِ بلا عَجَم، فكلوها؛ فإنها تقطعُ البواسير، وتنفَعُ في النُّقرس ...". (جاء في كل من القرطبي ١٤٠/٢٠، والذهبي، ص٤٠)"[١١٧].

وبعد أنْ أفاض في الحديث عن أنواع التين، وفوائده الطبية قال: "وكون التين يقطعُ البواسير، كما أشار المصطفى ﷺ راجعٌ غالبا إلى احتوائه على مكوناتٍ مسهِلة، وأخرى قابضة، وأمَّا نفعه في حالة مرض النّقرس فراجعٌ إلى ما يملكهُ التين من قُدرةٍ على إذابة أملاح حمض البوليك المترسّبة في المفاصل... وهنا يعجبُ الإنسانُ من حديث رسول الله ﷺ الذي نحنُ بصدده، والذي حدّد فيه بدقة بالغة بركة ثمرة التين، وفوائده الجمّة في علاج مرضي البواسير والنقرس في زمن لم يكن لأحد من النّاس حوله لإدراكِ شيء من ذلك، ولا يمكن لعاقل أن يتصوّر لهذه المعلومات مصدرا غير الله الخالق ﷻ"[١١٨].

قلتُ: إنَّ هذا الحديث باطل من وجهين:

الأول: جاء في الحديث أنَّ المرجّح لكون فاكهة التين من فاكهة الجنة هو أنّ ثمرتها بلا عجَم يعني: بلا نوى أي: بزور، غيرَ أنَّ هناك من الفاكهة المعروفة في زمن النبوة وقبله ما ليس له بزور مثل الموز. ثم لم يرد في حديث سوى هذا أنَّ فاكهة الجنّة بلا بزور، وهذه قضية غيبية لا تثبتُ إلا بالنقل الصحيح. ولذا عندما ساق ابن القيم هذا الحديث في زاد المعاد قال: "وفي ثبوتِ هذا نظر"[١١٩]. وقال العجلوني في شأن أحاديث فضل الفاكهة: "جميع ما ورد في الفاكهة من الأحاديث موضوع "[١٢٠].

الثاني: أنَّ فوائد التين بوجه عام معروفة من قديم عند أطباء اليونان، فقد نقل عن طبيب اليونان جالينوس أنه قال عن التين: "وإذا أُكلَ مع الجوز والسذَّاب قبل أخذِ السُّمِّ القاتل نفعَ، وحفظ من الضُّر وينفع السعال المزمن، ويدر البول، ويسكِّن العطش الكائن عن البلغم المالح، ولأكله على الريق منفعة عجيبة"[١٢١]، وعليه يكونُ أحدهم ركّب حديثاً موضوعاً من بعضِ هذه الفوائد وغيرها على لسان النبي ﷺ.

الحديث الخامس عشر: "ما من رُمانة إلا وفيها حبّة من رمّان الجنة".

قال الدكتور زغلول النجّار: "روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: "ما من رُمانةٍ إلا وفيها حبّة من رمّان الجنّة". (الجامع الكبير ٧١٩/١). وعن ابن عبّاس –رضي الله عنهما– أنَّه كانَ يأخذُ الحبّة من الرّمان فيأكُلها، قيل له: يا ابن عباسٍ لِمَ تفعلُ هذا؟ قال: "إنَّه بلغني أنْ ليسَ في الأرضِ رمّانةٌ إلا تلقّحُ بحبّة من حبِّ الجنّة، فلعلّها هذه". (رواهُ الطبراني في المعجم الكبير، حديث رقم ١٠٤٦٦، وقال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح). وعن ربيعة بنتِ عياضٍ الكلابية قالتْ: "سمعتُ عليّا ﷺ يقول: كُلوا الرمّانَ بشحمهِ فإنّه دباغُ المعدة". (رواه أحمد حديث رقم ٢٢١٥٣، والهيثمي ٤٨/٥، وقال: رجاله ثقات)"[١٢٢].

وبعد أن أفاض في الحديث عن الرمّان، وفوائده الطبية ختم الدكتور بقوله: "هذه الفوائد العديدة لشجرة الرّمان ولثمرتها لخَّصها رسول الله ﷺ بقوله الشريف: "ما مِنْ رُمَّانة إلا وفيها حبّة من رمّان الجنّة". والمَعنى صريحٌ، ولا داعي لتأويله؛ لأنَّ الله –تعالى– قادرٌ على شيء، ولكنّه يحتملُ أيضا معنى البركة التي أنزلها الله ﷻ في هذه الثمرة فجعلَ فيها هذه الفوائد الجمّة"[١٢٣].

قلتُ: إنَّ هذا الحديثَ المرفوع مَوضوع ومكذوب على لسان الرَّسول ﷺ، وحين عرض له ابن عدي في كامله عندما ترجّم لمحمد بن الوليد القلانسي الذي يَضعُ الحديث ويسرقه – ومداره عليه عند كلٍّ من رواه في كتاب – قال: "وهذا حديثٌ باطل بأي إسنادٍ كان"[١٢٤]. ثمَّ إنَّ مسلكيّة الدكتور الفاضل في ترقية هذا الحديث بالحقيقة العلمية على فرضِ كونه ضعيفا لا موضوعا غير متّجهة؛ إذ رُمّان الجنّة شيءٌ من عالم الغيبِ، والعلمُ إنَّما يُثبتُ فوائد الرمّانِ ولا يقول لنا: إنه تمّ فحصُ حبَّاتِ الرمّان على كَوكبِ الأرض؛ فتبيّن أنّ كلَّ رمَّانة فيها حبّةٌ من حبّات رمّان الجنّة.

أمَّا حديثُ ابن عبّاس –رضي الله عنهما– فيقولُ فيه "بلغني" ولو كانَ سمع ذلك من رسول الله ﷺ فلماذا لا يُصرّح بذلك؟

وعند التحقيق ظهر لي أنَّ منشأ فكرة رمَّانة الجنّة هو من عند أهلِ الكتاب؛ فقد أخرج ابن العديم بسنده من طريق جعفر ابن عون العُمري عن أبي العُميس عن القاسم (يعني: ابن محمد) قال: قذفَ الفرات رمّانة مثل البعير، فتحدّث أهل الكتاب أنها من الجنة" وحكى ابن العديم قال: " وذكر أبو زيد البلخي في تاريخه قال: وزعموا أن الفرات مَدَّ فرمى برمانة شبه البعير البارك، وذلك في زمَن معاوية، فسئلَ كعب الأحبارعن ذلك؟ فقال: هي مِن الجنة"[١٢٥].

أمَّا حديث علي ﷺ عن كون قشر الرمّان دِباغا للمَعدة – فليس له حكم الرّفع إلى مَقام النُّبوة؛ لأنهُ ليس توقيفيًا، بل هو ممَّا يُتحصّلُ نتيجةً بالتَّجربة الطبيّة.

الحديث السادس عشر: "صوموا تصحّوا".

قال الدكتور زغلول: "روى الطبراني –رحمه الله– عن أبي هريرة ﷺ أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: "صُوموا تصحّوا". (الكامل في ضعفاء الرجال، ج٢)"[١٢٦].

ثم قال الدكتور الفاضل بعد أن ذكر فوائدَ الصّيام الطبيّة: "والسؤال الذي يَفرضُ نفسه هو: كيف عَرفَ رسول الله ﷺ مِن قبل ألفٍ وأربعمئة سنة أنَّ الصيام صحّة للأبدان؟ ومَن الذي كان يضطرّه إلى إصدارِ حكمٍ كهذا في هذا الزّمن المتقدّم؟ لولا أنَّ الله (تعالى) قد علّمه ذلك، وأنطقه إياه، ولولا أنّه ﷻ يعلمُ بعلمهِ المحيط أنَّ الإنسانَ سيصلُ في يومٍ من الأيام إلى إدراك تلك الحقيقة العلمية"[١٢٧].

قلتُ: إنَّ هذا الحديث بغض النظر عن وجود راوٍ متروك في إسناده –وهو حسين بن عبد الله بن ضميرة المدني[١٢٨]،

إلا أنَّ الحقيقة العلمية التي تثبتُ الفائدة الطبيّة للصَّوم في سلامة الصحّة، لا يُمْكنُنا أنْ نرقي بها هذا الحديث إلى درجة الصحّة؛ لأنَّ مضمونه متحقق في الحِمية الطبيّة، وهي معلومة ومعمول بها، ومعروفة آثارها قبل زمن النبوة، وواقع الحمية العملي أنّها صوم جزئي عن طعام ما أو شرابٍ ما أو أكثر؛ فالصّوم الشرعيُّ مِن طلوع الفجر الصادق إلى غُروب الشمس، صوم كلّي خلال هذا الوقت، وعليه فما يُحقِّقهُ الصومُ للجسم تُحققه الحِمية كذلك.

الخاتمة.

في خِتام هذا البحث يُمكن أنْ نخلُصَ بالآتي:

١- إنَّ تصحيح نسبة حديثٍ ضعيفٍ في سنده إلى مقام النبوة هو أمرٌ ممكن من حيث أصل الفكرة إذا وافق حقيقةً عِلميةً مكتشفة تشهد لمعناه؛ إذ لا تعارضَ بين الوحي والعلم اليقيني.

٢- يستثنى من أصل فكرة التصحيح بالحقيقة العلمية المكتشفة ما حَكم العلماء عليه من الأحاديث بالوضعِ وإنْ كان صحيحَ المعنى، وشهدتِ الحقيقة العلمية لمعناه؛ لأنَّ الوضّاعين دأبوا على وضعِ أحاديث توافق معنى ما جاءَ في القرآن الكريم، وقاموا بإلصاقها بشخصِ النبيِّ الكريم ﷺ وهو منها براء، وعليه فإذا ثبتت الحقيقة العلميّة؛ فهي تشهدُ لمعنى ما جاء في القرآن الكريم لا لمعنى الحديث الموضوع.

٣- يُشترطُ من أجلِ تفعيل فكرة ترقية الحديث الضعيف بالحقيقة العلمية المكتشفة توافر الضوابط الآتية:

أ. أنْ تكون الحقيقة العلميّة مشهودةً لا نظريَّة قابلة للنقضِ أو مُستنتجة على سبيل الظنِّ والتّخمين.

ب. ثبوتُ استحالةِ المعرفة البشرية بتلك الحقيقة العِلمية؛ لانعدام الوسائل والأدواتِ التي تعينُ في الكشفِ عنها على الظنِّ الرَّاجحِ، وذلك من زمن آدم عليه السلام إلى زمن كتابة الحديث الذي اشتمل على مضمون تلك الحقيقة.

ج. أنْ يكونَ الحديثُ الموافق للحقيقة العلمية ممّا لا يقال بالرأي، أي: لا مدخل للتجربة، والحسِّ، والمشاهدة فيه.

د. أنْ لا يكونَ معنى المتنِ الذي صدَّقتْهُ الحقيقة العلمية المكتشفة مَوجودًا في القرآن الكريم، فإذا ثبتت الحقيقة العلميّة؛ فهي تشهدُ لمعنى ما جاء في القرآن الكريم لا لمعناه.

هـ. أن لا يكونَ معنى المتن قد وقعَ عند أهل الكتاب من اليهود والنّصارى؛ لأنَّ بعض الرواة قد يضيفون شيئاً من أخبارِ أهلِ الكتاب إلى النبي ﷺ وهو لم يقله، ولعلَّ من أخبارهم التي لم تحرّف ما قد يشهدُ لها العلم.

٤- أظهرت الدّراسة التحليلية في المطلب الثالث الأمور الآتية:

أ. أنَّ مَن سَلكَ هذهِ المنهجيّة في التصحيح هُم من غير المتخصّصين في الحديثِ وعلومهِ، وهم يتعاطون معه من زاوية واحدة، ألا وهي أنَّ الحقيقة العلميّة تشهد لحديث ما وكفى؛ فالحديث إذن صحيحٌ.

ب. أنَّ المشتغلينَ بهذا الموضوع لم يضعوا ضوابط علميّة تكفُلُ سلامة الخوضِ في غمارهِ على نحو يجعلُ النفسَ تطمئنُّ إلى دقّة صنيعهم.

ج. كان حال الأحاديث التي قام الأستاذ الدكتور زغلول النجّار بترقيتها إلى الصحّة، وذلكَ بعدَ أنْ تمّتْ دراستها في هذا البحث، على النّسقِ الآتي:

أولاً: ما كان معناهُ عند أهل الكتاب. ومن نماذجِ ذلكَ الحديث الأول: في توسُّطِ مكّة المكرّمة لليابسة الأرضية، والحديث الثالث: في أنَّ تحتَ البحرِ نارًا، وتحتَ النّارِ بحرًا، والحديث الثامن: في كونِ الحرمِ حرمٌ مَناءٌ من السماواتِ السّبعِ والأرضين السّبع، والحديث الخامس عشر: في أنّه ما من رمّانةٍ إلا وفيها حبّة من رمّان الجنّة.

ثانيًا: ما كانَ معناهُ موافقا لما جاءَ في القرآن الكريم، ومثاله الحديث الثاني: في شأنِ إرساءِ الله تعالى الأرضَ بالجبالِ كي لا تميد. ويلحقُ به ما وقع بعضُ معناه، أو وردت الإشارةُ إلى فضيلتهِ في القرآن الكريم، وصنعه الوضّاعون كما في الحديث التاسع: إنَّ اللهَ أنزلَ أربعَ بركاتٍ من السّماءِ والحديث الحادي عشر: نِعمَ السّواكُ الزّيتون.

ثالثاً: ما كان معناهُ معروفا عند الأمم السابقة بالبحث، والتجربة، والمُشاهدة، ومن ذلك الحديث العاشر: عن الشمس وأنَّها على رسْلها لا تَبرحْ ولا تزول بما يدلُّ على كُرويّة الأرض، والحديث الثاني عشر: لو تعلمُ أمّتي ما في الحُلبة، والحديث الرابع عشر: لو قُلتُ: إنَّ فاكهةً نزلتْ من الجنّةِ قُلتُ التِّين. والحديث السادس عشر: صوموا تصحّوا.

رابعًا: ما كان معناهُ يتحصّل بالاستنباط، وليس توقيفياً. مثل الحديث الرابع: في نسبة كل مولود إلى أبينا آدم في الخِلقةِ، والحديث السادسِ في شأنِ النُّطفةِ المُخلّقةِ وغير المُخلّقةِ، والحديث السابعِ في أنّه ما مِن عام بأمطرَ من عام.

وعليه فلم يثبت –في ضوء هذه الدراسة– وجود مثال على حديث ضعيفٍ جاءتِ الحقيقة العلميّة لتُصحّحه بحسب الشروط آنفةِ الذّكر، ومن هنا؛ فالأمر نظريا ممكنٌ، لكنّه من حيث التطبيق غيرُ متحصّل.

الهوامش.

(١) ابن فارس، أحمد (ت ٣٩٥هـ)، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام هارون، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، د.ط، دار الفكر، بيروت، ج٢، ص١١. وابن منظور، محمد بن مكرم (٧١١هـ)، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، ١٩٩٠م، ط٢، ج١٠، ص٥٢ مادة (حَقَقَ).

(٢) ابن منظور، **لسان العرب**، ج١٠، ص٥٢ مادة (حَقَقَ).

(٣) ابن منظور، **لسان العرب**، ج١٠، ص٥٢ مادة (حَقَقَ) بتصرُّف.

(٤) ينظر: الأزهري، محمد بن أحمد (ت ٣٧٠هـ)، **تهذيب اللغة**، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م، ط١، ج٢، ص٢٥٤. وابن منظور، **لسان العرب**، ج١٢، ص٤١٧ مادة (عَلِمَ).

(٥) ابن سِيده، علي بن إسماعيل (ت ٤٥٨هـ)، **المُخصّص**، تحقيق: خليل إبراهيم جفّال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، ط١، ج١، ص٢٥٨.

(٦) الأنصاري، زكريا بن محمد، **الحدودُ الأنيقة والتعريفاتِ الدقيقة**، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٤١١هـ/١٩٩١م، ص٦٦.

(٧) ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد (ت ٣٢٧هـ)، **الجرح والتعديل**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٧١هـ/١٩٥١م، ط١، ج١، ص٣٥١.

(٨) عبد الله، محمد المبارك، **الناقد الحديث في علوم الحديث**، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده، القاهرة، ١٩٦١م، ط١، ص٥٥–٥٦.

(٩) الزين أحمد، المرتضى، **مناهج المحدِّثينَ في تقوية الأحاديث الحسنةِ والضَّعيفة**، مكتبة الرُّشدِ، الرّياض، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م، ط١، ص٣٢.

(١٠) بازمول، محمد عمر، **تقوية الحديث الضعيف بين الفقهاء والمحدِّثين**، مجلة جامعة أم القرى للعلوم الشرعية واللغة العربية وآدابها،

١٤٢٤هـ، المجلد١٥، عدد ٢٦، جامعة أم القرى، ص٢٦١.

(١١) على الترتيب: عبد الآخر، أحمد أبو الوفاء، تقويم الأعمال التي تناولت الإعجاز العلمي والطبي في السنه النبوية، مجمّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، د.ت، د.ط، ص١٣/١٤. والسامرّائي، ياس حميد، **الرأي الحَصيف في تقوية الحديث الضَّعيف**، مجلة البحوث والدِّراسات الإسلامية، ٢٠٠٦م، عدد٤، الهيئة العلميَّة الاستشاريَّةِ– ديوان الوقف السنِّي، ص٢٩٥. وص٢٩٧.

(١٢) كمال الدين أحمد، حسين، **الإسقاط المكِّي للعالم**، مجلّة البحوث الإسلامية، الرئاسة العلمية للبحوث العلمية والإفتاء، السعودية، ١٤٠٢هـ/١٩٧٦م، عدد٦، ص٢٤٢.

(١٣) النجَّار، زغلول، **الإعجاز العلمي في السنَّة النبويَّة**، دار نهضة مصر، الجيزة، ٢٠١٢م، ط٥، ص٩٤، وص٩٦.

(١٤) قال ابن الأثير: "الخُشْعَةُ أَكَمَةٌ لاطِئَةٌ بالأَرض، والجمع خُشَعٌ، وقيل: هو ما غَلَبَتْ عليه السُّهولة، أَي: ليسَ بحَجَر ولا طين". ابن الأثير، المبارك بن محمد (ت ٦٠٦ هـ)، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تحقيق: طاهر الزاوي وآخرون، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، ط٢، ج٢، ص٣٤.

(١٥) أي: ما يعلو الماء من الزَّغوة. ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ج٣، ص١٩٢ مادة (زَبَدَ).

(١٦) الطبري، محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ)، **جامع البيان في تأويل آي القرآن**، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥هـ، د.ط، ج٤، ص٨.

(١٧) الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله (ت ٤٠٥هـ)، **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ/١٩٩٠م، ط١، ج٢، ص٥٦٣، حديث رقم ٣٩١١.

(١٨) قال الزمخشري: "هي صخرة تنبت في البحر". الزمخشري، محمود بن عمر (ت ٣٨٥هـ)، **الفائق في غريب الحديث**، تحقيق: علي محمد البجاوي وآخر، دار المعرفة، لبنان، د.ت، ط٢، ج١، ص٢٨٦.

(١٩) الأزرقي، محمد بن عبد الله (ت ٢٥٠هـ)، **أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار**، تحقيق: علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، ط١، ج١، ص١٠.

(٢٠) أبو الشيخ الأصبهاني، عبد الله بن محمد (ت ٣٦٩هـ)، **كتاب الْعَظَمَة**، تحقيق: رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، دار العاصمة، الرياض، ١٤٠٨هـ، ط١، ج٤، ص١٣٨١، حديث رقم ٩٨٥٨.

(٢١) الأزرقي، **أخبار مكة**، ج١، ص٩.

(٢٢) أبو الشيخ الأصبهاني، **كتاب الْعَظَمَة**، ج١، ص٢٣٦، حديث رقم ٢٢٦.

(٢٣) البخاري، محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ)، **الجامع الصحيح**، كتاب الأنبياء، باب: ما ذكر عن بني إسرائيل، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧، ط٣، ج٣، ص١٢٧٥، حديث رقم ٣٢٧٤.

(٢٤) قال ابن الأثير: "الزَّاملة البعير الذي يُحْمل عليه الطَّعام والمَتَاع كأنها فاعلةٌ من الزَّمْل الحَمْلِ". وابن الأثير، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، ج٢، ص٣١٣.

(٢٥) ابن كثير، إسماعيل بن عمر (ت ٧٧٤هـ)، **تفسير القرآن العظيم**، دار الفكر، بيروت، ١٤٠١هـ، د.ط، ج١، ص٥.

(٢٦) ابن كثير، إسماعيل بن عمر (ت ٧٧٤هـ)، **البداية والنهاية**، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ط١، ج٦، ص٦٩.

(٢٧) الذهبي، محمد بن أحمد (ت ٧٤٨هـ)، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣هـ، ط٩، ج٣، ص٨١.

(٢٨) ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد (ت ٣٢٧هـ)، **تفسير ابن أبي حاتم**، مكتبة نزار مصطفى الباز، السعودية، ١٤١٩هـ، ط٣، ج٩، ص٣٠٧٣ برقم ١٧٣٨١.

(٢٩) ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، ج٣، ص١٥٤.

(٣٠) ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، ج٤، ص٤٦٦.

(٣١) ابن حنبل، أحمد بن محمد (ت ٢٤١هـ)، **المسند**، مؤسسة قرطبة، مصر، د.ت، د.ط، ج٣، ص١٢٤، حديث رقم ١٢٢٧٥. قال ابن الأثير: "مادَ يميدُ إذا مال وتحرَّكَ". ابن الأثير، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، ج٤، ص٣٧٩.

(٣٢) الكَسِّي، عبد بن حميد (ت ٢٤٩هـ)، **المنتخب من مسند عبد بن حميد**، تحقيق: صبحي السَّامرائي وآخر، مكتبة السنة، القاهرة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ط١، ص٣٦٥، حديث رقم ١٢١٥.

(٣٣) الترمذي، محمد بن عيسى (ت ٢٧٩هـ)، **السنن**، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت، د.ط، كتاب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، بابٌ، ج٥، ص٤٥٤، حديث رقم ٣٣٦٩.

(٣٤) أبو يعلى الموصلي، أحمد بن علي (ت ٢٩٢هـ)، **مسند أبي يعلى**، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤٠٤هـ/١٩٩٤م، ط١، ج٧، ص ٢٨٦، حديث رقم ٤٣١٠.

(٣٥) الترمذي، **السنن**، ج٥، ص٤٥٤.

(٣٦) الذهبي، محمد بن أحمد (ت ٧٤٨هـ)، **ميزان الاعتدال**، تحقيق: علي محمد معوض وآخر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م، ط١، ج٣، ص٢٩٩. قلتُ: جاء في تاريخ الدُّوري أنه سأل ابن معين عن سُليمان بن أبي سُليمان فقال: "لا أعرِفُ سُليمانَ هذا". ابن معين، يحيى (ت ٢٣٣هـ)، **تاريخ ابن معين (رواية الدوري)**، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، ط١، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي- مكة المكرّمة، ج٤، ص٢٠٣، رقم ٣٩٦١.

(٣٧) ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ)، **تقريبُ التهذيب**، تحقيق: محمد عوّامة، دار الرشيد - سوريا، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، ط١، ص٢٥١، ترجمة رقم٢٥٦٧.

(٣٨) ابن حبان، محمد (ت ٣٥٤هـ)، **الثقات**، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، د.م، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م، ط١، ج٤، ص٣١٥، ترجمة رقم ٣٠٨٤.

(٣٩) زغلول النجَّار، **الإعجاز العلمي في السنَّة النبويَّة**، ص٦٤، وص٦٩.

(٤٠) ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ)، **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، بعناية: محمد فؤاد عبد الباقي وآخر، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ، د.ط، ج٨، ص٣٨٥.

(٤١) الطبري، **جامع البيان في تأويل آي القرآن**، ج١٤، ص٩٠.
قمَصَتْ: تزلزلتْ. ينظر: ابن الأثير، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، ج٤، ص١٠٨.

(٤٢) الدِّينوري أحمد بن مروان (ت ٣٣٣هـ)، **المجالسة وجواهر العلم**، تحقيق: مشهور حسن، جمعية التربية الإسلامية، البحرين، ودار ابن حزم، بيروت، ١٤١٩هـ، ط١، ج٦، ص٢٢٩، برقم ٢٥٩١.

(٤٣) ابن منصور، سعيد (ت ٢٢٧هـ)، **السنن**، باب ما جاء في ركوب البحر، تحقيق: سعد بن عبد الله آل حميد، دار العصيمي - الرياض، ١٤١٤هـ، ط١، ج٢، ص١٨٧، حديث رقم ٢٣٩٣.

(٤٤) أبو داوود السّجستاني، سليمان بن الأشعث (ت ٢٧٥هـ)، **السنن**، كتاب الجهاد، بابٌ: في ركوب البحر في الغزو، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، د.م، د.ت، د.ط، ج٣، ص٦، حديث رقم ٢٤٨٩.

(٤٥) البيهقي، أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ)، **السنن الكبرى**، باب: ما جاء في بيع المضطر وبيع المكره، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، د.ط، ج٦، ص١٨، حديث رقم ١٠٨٦١و١٠٨٦٢.

(٤٦) البيهقي، **السنن الكبرى**، ج٤، ص٣٣٤. البخاري، محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ)، **التاريخ الكبير**، تحقيق: السيد هاشم الندوي، دار الفكر، د.م، د.ت، د.ط، ج٢، ص١٠٤.

(٤٧) ابن المُلقن، عمر بن علي (ت ٨٠٤هـ)، **خلاصة البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير**، تحقيق: حمدي عبد المجيد السَّلفي، مكتبة الرّشد، الرياض، ١٤١٠هـ، ط١، ج١، ص٣٤٤.

(٤٨) ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ)، **تلخيص الحبير**، تحقيق: عبد الله هاشم اليماني المدني، د.ن، المدينة المنورة، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م، د.ط، ج٢، ص٢٢١. قلتُ: لم أقفْ على الحديث في النسخة الكاملة المطبوعة من مسند البزار فأردت التنبيه.

(٤٩) زغلول النجَّار، **الإعجاز العلمي في السنَّة النبويَّة**، ص٥٦ وما بعدها.

(٥٠) محاضرة بعنوان: معجزة القرآن في هذا الزمان، مسجّلة في نادي الشريط الإسلامي، مكة المكرّمة برقم (٥١). نقلاً عن شبكة السنة النبويَّة وعلومها.

(٥١) ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ)، **تهذيبُ التهذيب**، ، دار الفكر بيروت، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ط١، ج١، ص٤١٠، برقم ٨٦٥.

(٥٢) ابن حبان، **الثقات**، ج٦، ص١٠٠ ترجمة رقم ٦٨٩١.

(٥٣) أبو الشيخ، **كتاب الْعَظَمَة**، ج٤، ص١٤٠٧/١٤٠٨، حديث رقم ٩٢٦١١.

(٥٤) أبو الشيخ، **كتاب الْعَظَمَة**، ج٤، ص١٤١١/١٤١٢، حديث رقم ٩٣١١٦.

(٥٥) ابن أبي حاتم الرازي، **تفسير ابن أبي حاتم**، ج١٠، ص٣٤٠٨، برقم ١٩١٧٦.

(٥٦) ينظر على الترتيب: أحمد بن عمرو بن أبي عاصم، **الآحاد والمثاني**، تحقيق: بسام فيصل أحمد الجوابرة، الرياض، دار الرّاية، ١٤١١هـ/١٩٩١م، ط١، ج٥، ص١٤، حديث رقم ٢٥٤٩. والطبري، **جامع البيان في تأويل آي القرآن**، ج٣٠، ص٨٧. والطبراني، سليمان بن أحمد (ت ٣٦٠هـ)، **المعجم الكبير**، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحِكم، الموصل، ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م، ط٢، ج٥، ص٧٤، حديث رقم ٤٦٢٤.

(٥٧) النجَّار، **الإعجاز العلمي في السنَّة النبويَّة**، ص٢٧٠.

(٥٨) أبو زرعة الرازي، عبيدُ الله بن عبد الكريم (ت ٢٦٤هـ)، **سُؤالات البُرذعي لأبي زرعة**، تحقيق: سعدي الهاشمي، دار الوفاء، المنصورة، ١٤٠٥هـ، ط٢، ص٣٢٤.

(٥٩) المزي، يوسف بن عبد الرحمن (ت ٧٤٢هـ)، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، ط١، ج٢٨، ص٨٨.

(٦٠) ابن حبّان، محمد (ت٣٥٤هـ)، **المجروحين**، تحقيق: محمد إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ١٣٩٦هـ، ط١، ج٣، ص٢٦.

(٦١) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، **الإصابة في معرفة الصّحابة**، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، ط١، ج٢، ص٥٠٧/٥٠٨.

(٦٢) ابن حجر العسقلاني، **الإصابة في معرفة الصّحابة**، ج٢، ص٤٥٠.

(٦٣) حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله (ت ١٠٦٧هـ)، **كشف الظُّنون عن أسامي الكتب والفنون**، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، د.ط، ج٢، ص١٣٦٦هـ، ج٢، ص١٣٦٦.

(٦٤) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب الفرائض، باب: القائف، ج٦، ص٢٤٨٦، حديث رقم ٦٣٨٩. والقشيري، مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـ)، **الجامع الصحيح**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت، د.ط، ج٢، ص١٠٨٢، حديث رقم ١٤٥٩.

(٦٥) ابن مَنْده، محمد بن إسحاق (ت ٣٩٥هـ)، **كتاب التوحيد ومعرفة أسماء الله وصفاتهِ على الاتفاق والتَّفرد**، تحقيق: علي ابن محمد الفقيهي، مطابع الجامعة الإسلامية- المدينة المنورة، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م، ط١، ج١، ص٢٣١/٢٣٢، حديث رقم ٨٩.

(٦٦) الطبري، **جامع البيان**، ج١٧، ص١١٧.

(٦٧) النجّار، **الإعجاز العلمي في السنَّة النبويَّة**، ص٢١٠.

(٦٨) النجّار، **الإعجاز العلمي في السنَّة النبويَّة**، ص٢١٣.

(٦٩) ينظر: الحكيم الترمذي، محمد بن علي (ت ٣٢٠هـ)، **نوادر الأصول في أحاديث الرسول**: تحقيق: عبد الرحمن عميرة، ١٩٩٢م، ط١، بيروت: دار الجيل، ج١، ص٢٦٧/٢٦٨.

(٧٠) الطبري، **جامع البيان**، ج١٨، ص٥٦٨/٥٦٩.

(٧١) البيهقي، **السنن الكبرى**، ج٣، ص٣٦٣، حديث رقم ٦٢٧٣.

(٧٢) البيهقي، **السنن الكبرى**، ج٣، ص٣٦٣، حديث رقم ٦٢٧٥.

(٧٣) الحاكم، **المستدرك على الصّحيحين**، من تفسير سورة الفرقان، ج٢، ص٤٣٧، حديث رقم.٣٥٢٠

(٧٤) النجّار، **الإعجاز العلمي في السنَّة النبويَّة**، ص٧٨.

(٧٥) النجّار، **الإعجاز العلمي في السنَّة النبويَّة**، ص٨٠.

(٧٦) الطبري، **جامع البيان**، ج١٤، ص١٨.

(٧٧) الطبري، **جامع البيان**، ج١٤، ص١٩.

(٧٨) النجّار، **الإعجاز العلمي في السنَّة النبويَّة**، ص١٠٠/١٠١بتصرّف.

(٧٩) المزي، **تهذيب الكمال**، ج٢٧، ص٢٣٤.

(٨٠) الأزرقي، **أخبار مكة**، ص٢٦.

(٨١) فيه خالدُ بن عَرعَرة ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ولم يور فيه شيئا وذكره ابن حبان في الثقات، وذكره العلي في معرفة الثقات وقال: ثقة. وعندي أنّه مستور لم يُذكر فيه جرح ولا تعديل، وقد تساهل العجلي في توثيقه، ولم يتابعه أحد متابعة صحيحة على روايتهِ. ينظر: ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج٣، ص٣٤٣ ترجمة رقم ١٥٤٧. وابن حبان، **الثقات**، ج٦، ص١٠٠ ترجمة رقم ٦٨٩١. والعجلي، أحمد بن عبد الله (ت ٢٦١هـ)، **معرفة الثقات**، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدّار، المدينة المنورة، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ط١، ج١، ص٣٣٠، ترجمة رقم ٣٨٩.

(٨٢) البيهقي، أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ)، **شعب الإيمان**، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، ١٤١٠هـ، ط١، دار الكتب العلميّة ، بيروت، ج٣، ص٤٣٦، حديث رقم ٣٩٩١.

(٨٣) ينظر: البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب فضائل الصحابة، باب: المعراج، ج٣، ص١٤١١، حديث رقم ٣٦٧٤. ومسلم، **الجامع الصحيح**، ج١، ص١٤٦، حديث رقم ١٦٢.

(٨٤) محمد ناصر الدين الألباني، **السلسلة الصحيحة**، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، ط١، ج١، ص٤٧٦.

(٨٥) فيه تدليس عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، ولم يصرّح بالسَّماع. وتدليسه شر التدليس؛ فقد قال الدارقطني: "يتجنب تدليسه؛ فإنه وحش التدليس لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح". الدارقطني، علي بن عمر (ت ٣٨٥هـ)، **سؤالات الحاكم النيسابوري للدّارقطني**، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ط١، ص١٧٤.

(٨٦) الأزرقي، **أخبار مكة**، ص٢٥.

(٨٧) ابن حجر، **فتح الباري**، ج٦، ص٣٠٨-٣٠٩. قلتُ: لم أقف على رواية عبد الله بن عمرو ﷺ الموقوفة في النسخة المطبوعة من كتاب أخبار مكة للأزرقي.

(٨٨) الأزرقي، **أخبار مكة**، ص٢٥.

(٨٩) ينظر: المزي، **تهذيب الكمال**، ج١٩، ص٤٦٨. قلت: لم أر قبل المزي من نصّ على كون روايته مرسلة عن وهب بن منبّه.

(٩٠) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب الأنبياء، باب: ما ذكر عن بني إسرائيل، ج٣، ص١٢٧٥حديث رقم ٣٢٧٤.

(٩١) النجّار، **الإعجاز العلمي في السنَّة النبويَّة**، ص١٤٠.

(٩٢) النجّار، **الإعجاز العلمي في السنَّة النبويَّة**، ص١٤٤.

(٩٣) الثعالبي، أحمد بن محمد (ت ٤٢٧هـ)، **الكشف والبيان في تفسير القرآن**، تحقيق: أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م، ط١، ج٩، ص٢٤٧.

(٩٤) ابن حنبل، أحمد بن محمد (ت ٢٤١هـ)، **العلل ومعرفة الرجال**، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، المكتب الإسلامي، بيروت، دار الخاني- الرياض، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ط١، ج١، ص٢٤٥، برقم ٣٢٦.

(٩٥) ابن معين، يحيى (ت٢٣٣هـ)، **تاريخ ابن معين (رواية الدارمي)**، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، ١٤٠٠هـ، ط١، دار المأمون للتراث، دمشق، ص١١٨، برقم ٣٦٧.

(٩٦) النجّار، **الإعجاز العلمي في السنَّة النبويَّة**، ص١٤٦.

(٩٧) النجّار، **الإعجاز العلمي في السنَّة النبويَّة**، ص١٤٦.

(٩٨) تصورات القدماء حول شكل الأرض. ينظر: (eltawil.org/sciencewonders).

(٩٩) خير الدين الزركلي، **معجم الأعلام**، دار العلم للملايين ، بيروت، ١٩٨٠م، ط٥، ج١، ص٥٨.

(١٠٠) الزركلي، **الأعلام**، ج٥، ص٣١٤.

(١٠١) الزركلي، **الأعلام**، ج٧، ص٢٤.

(١٠٢) النجّار، **الإعجاز العلمي في السنَّة النبويَّة**، ص٣٣١.

(١٠٣) الطبراني، سليمان بن أحمد (ت ٣٦٠هـ)، **مسند الشاميين**، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص٥٠، حديث رقم ٤٦.

(١٠٤) ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي (ت ٥٩٧هـ)، **الضعفاء والمتروكين**، تحقيق: عبد الله القاضي، ١٤٠٦هـ، ط١، ج٣، ص٨٦، برقم ٣١٢٧.

(١٠٥) ابن حبان، **المجروحين**، ج٢، ص٢٧٧، برقم ٩٧٠.

(١٠٦) الدارقطني، علي بن عمر(ت ٣٨٥هـ)، **سؤالات البرقاني للدّارقطني**، تحقيق: عبد الرحيم محمد القشقري، كتب خانه جميلي، باكستان، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ط١، ص٦٢.

(١٠٧) النجّار، **الإعجاز العلمي في السنَّة النبويَّة**، ص٣٣٨. وينظر: الهيثمي، علي بن أبي بكر(ت ٨٠٧هـ)، **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، دار الريّان- القاهرة، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ، د.ط، ج٥، ص٤٤. والطبراني، **المعجم الكبير**، ج٢٠، ص٩٦، حديث رقم ١٨٧. وكذا الطبراني، **مسند الشاميين**، ص٢٣٢، حديث رقم ٤١١.

(١٠٨) النجّار، **الإعجاز العلمي في السنَّة النبويَّة**، ص٣٣٩.

(١٠٩) ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، ج٤، ص١٢١.

(١١٠) ابن قيّم الجوزيّة، محمد بن أبي بكر (ت ٧٥١هـ)، **المنار المنيف في الصحيح والضعيف**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلاميّة- حلب، ١٤٠٣هـ، ط٢، ص٥٤، حديث رقم ٦٣.

(١١١) بتصرف نقلا عن موقع: www.almrsal.com/tag.

(١١٢) النجّار، **الإعجاز العلمي في السنَّة النبويَّة**، ص٣٤٢. وينظر: المناوي، محمد عبد الرؤوف بن علي (ت ١٠٣١هـ)، **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، د.ن، مصر، ١٣٥٦هـ، ط١، ج٣، ص٣٤٥. قلتُ: الجملة ما بينَ المعقوفتين من فيض القدير، وسقطتْ في نقل الدكتور زغلول؛ فاقتضى التنبيه.

(١١٣) النجّار، **الإعجاز العلمي في السنَّة النبويَّة**، ص٣٤٣.

(١١٤) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت ٩١١هـ)، **اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت، د.ط، ج٢، ص١٨٠.

(١١٥) ابن عدي، عبد الله (ت ٣٦٥ هـ)، **الكامل في الضعفاء**، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م، ط٣، ج٧، ص٢٣٤ برقم ٢١٣٦.

(١١٦) ابن قيّم الجوزيّة، محمد بن أبي بكر(ت ٧٥١هـ)، **زاد المعاد في هدي خير العباد**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ومكتبة المنار الإسلاميّة- الكويت، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م، ط١٤، ج٤، ص٣١١.

(١١٧) النجّار، **الإعجاز العلمي في السنَّة النبويَّة**، ص٣٤٦. قوله: "بلا عجم" يعني: بلا نوى. ينظر: الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب (٨١٧هـ)، **القاموس المحيط**، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت، د.ط، ص١٤٦٦. فصل العين.

(١١٨) النجّار، **الإعجاز العلمي في السنَّة النبويَّة**، ص٣٥١.

(١١٩) ابن قيّم الجوزيّة، **زاد المعاد في هدي خير العباد**، ج٤، ص٢٦٧.

(١٢٠) العجلوني، إسماعيل بن محمد (ت ١١٦٢هـ)، **كشف الخفاء ومزيل الإلباس عمّا اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس**، تحقيق: أحمد القلاش، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ١٤٠٥هـ، ط٤، ج١، ص٤٢٣.

(١٢١) ابن قيّم الجوزيّة، **زاد المعاد**، ج٤، ص٢٦٧.

(١٢٢) النجّار، **الإعجاز العلمي في السنَّة النبويَّة**، ص٣٥٤.

(١٢٣) النجّار، **الإعجاز العلمي في السنَّة النبويَّة**، ص٣٥٦.

(١٢٤) ابن عدي، عبد الله، **الكامل في الضعفاء**، ج٦، ص٢٨٥.

(١٢٥) ابن العديم، عمر بن أحمد(ت ٦٦٠هـ)، **بُغية الطلب في تاريخ حلب**، تحقيق: سهيل زكّار، دار الفكر، بيروت، د.ت، ط١، ج١، ص٣٦٨.

(١٢٦) النجّار، **الإعجاز العلمي في السنَّة النبويَّة**، ص٤٦٠.

(١٢٧) النجّار، **الإعجاز العلمي في السنَّة النبويَّة**، ص٤٦١.

(١٢٨) ابن عدي، عبد الله، **الكامل في الضعفاء**، ج٢، ص٣٥٦.